

## بسم الله الرحمن الرحيم

### مقدمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وأصلى وأسلم على سيدنا محمد خير البريات، صلاةً وسلاماً دائماً بدوام السموات . اللهم صلى على سيدنا محمد النبي وأزواجه أمهات المؤمنين وذريته وآل بيته، كما صليت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد.

### ثم أما بعد

فهذا بحث بعنوان " الترجيح بالحاجة عند الأصوليين وأثره في الفروع الفقهية"

### سبب اختيار الموضوع:

الذي دعاني إلى الكتابة في هذا الموضوع: أن المتتبع لمقاصد الشريعة الإسلامية، يقطع بأن من مقاصدها الأساسية، التيسير ورفع الحرج عن المكلفين في شتى مناحي الحياة - سواء في جانب العبادات أم في جانب المعاملات - ولما كانت الحاجة يترتب عليها إلحاق المشقة بالمكلفين، جعلت سبباً من أسباب التيسير والتخفيف، الذي يعد مقصداً من مقاصد الشريعة الفراء، قال - تعالى ﴿يُرِيدُ اللَّهُ

بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ<sup>(١)</sup> وقال - سبحانه ﴿وَمَا جَعَلَ

عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾<sup>(٢)</sup>

ومما لا شك فيه: أن الترجيح بالحاجة والعمل بها من الموضوعات الهامة التي تحتاج إلى بحث، خاصة في عصرنا هذا، الذي زادت فيه المشقات والتبعات على المكلفين، الأمر الذي يتطلب وقفة جادة من علماء الأمة وتضافر الجهود لبحث هذا الموضوع، مع مراعاة مقتضيات العصر، وذلك دفعاً للمشاق، وجلباً للتخفيف والتيسير، في ضوء مقاصد الشريعة الغراء، ومراعاة أصولها وثوابتها، بما يضمن صلاحية الشريعة الغراء لكل زمان ومكان .

كما أن لهذا الموضوع صلة وثيقة بعدة علوم منها:

١ - علم أصول الفقه: حيث إنه يبحث في علم الأصول تحت

موضوع:

" الوصف المناسب الحاجي " الذي هو أحد أقسام المناسبة،

التي هي إحدى مسالك العلة في القياس.

حيث قسم الأصوليون المناسب إلى عدة أقسام: منها تقسيمه

إلى وصف مناسب ضروري، ووصف مناسب حاجي، ووصف مناسب

تحسيني .

(١) سورة البقرة من الآية (١٨٥)

(٢) سورة الحج من الآية (٧٨)

كما أن لهذا الموضوع صلة وثيقة بعلم المقاصد: حيث يبحث هذا الموضوع تحت عنوان " المقاصد الحاجية " فقد قسم علماء المقاصد، المقاصد إلى: مقاصد ضرورية، ومقاصد حاجية، ومقاصد تحسينية .

كما أن لهذا الموضوع صلة وثيقة بعلم القواعد: حيث توجد قواعد عدة لها صلة بموضوع الحاجة منها قاعدة: " الضرورة تنزل منزلة الحاجة عامة كانت أو خاصة " ومنها قاعدة: " ما دعت إليه الحاجة أكثر كانت النفوس به ألهج وإليه أسرع " ومنها قاعدة: " اعتبار الحاجة في تجويز الممنوع كاعتبار الضرورة في تحليل المحرم " .

كما أن لهذا الموضوع صلة وثيقة بعلم الفقه: من حيث الأحكام والفروع الفقهية، المترتبة على مراعاة الحاجة واعتبارها، لما يترتب عليها من دفع الحرج والمشقة عن المكلفين، الذي هو مبدأ من مبادئ الشريعة الغراء. ومن هنا تكمن أهمية هذا الموضوع .

## خطة البحث:

اشتمل البحث على مقدمة، وخمسة مباحث، وخاتمة .

### ❖ المقدمة:

تشمل: افتتاحية البحث، وأسباب اختيار الموضوع، وخطة البحث، ومنهجي فيه .

❖ **المبحث الأول:** تعريف الترجيح وشروطه وأسبابه وحجته .  
وفيه أربعة مطالب :

- **المطلب الأول :** تعريف الترجيح
- **المطلب الثاني:** شروط الترجيح
- **المطلب الثالث:** أسباب الترجيح
- **المطلب الرابع:** مذاهب العلماء في الترجيح بين الأدلة المتعارضة

❖ **المبحث الثاني:** تعريف الحاجة وأسبابها وشروطها وأقسامها  
وفيه أربعة مطالب:

- **المطلب الأول :** تعريف الحاجة
- **المطلب الثاني:** أسباب الحاجة
- **المطلب الثالث:** شروط الحاجة
- **المطلب الرابع:** أقسام الحاجة

د. محمد عاشور محمد راضي

❖ المبحث الثالث: الفرق بين الحاجة وما يشته بهها.

❖ المبحث الرابع: حجية الحاجة وأدلة مشروعيته.

وفيه مطلبان:

● المطلب الأول: أقوال العلماء في حجية الحاجة.

● المطلب الثاني: أدلة الأئمة الأربعة.

❖ المبحث الخامس الآثار المترتبة على الترجيح بالحاجة عند الأصوليين.

وفيه المسائل الآتية:

■ المسألة الأولى: المنهى عنه لغيره يباح للحاجة، والآثار المترتبة على ذلك.

■ المسألة الثانية: مخالفة الحاجة للقياس، وأثر ذلك في الأحكام الشرعية.

■ المسألة الثالثة: ارتفاع حكم الكراهة بمقتضى الحاجة، وأثره في الأحكام الشرعية.

■ المسألة الرابعة: الترخص بسبب الحاجة، والآثار المترتبة على ذلك.

■ المسألة الخامسة: الترخص بالحاجة لا ينطبق قبل وقوع الحاجة، والآثار المترتبة على ذلك.

- المسألة السادسة: تغيير الأحكام بتغير الحاجة، والآثار المترتبة على ذلك .
- المسألة السابعة: التصرف في مال الغير مع تعذر استئذانه للحاجة، وأثر ذلك في الفروع الفقهية.
- ❖ **وأما الخاتمة:** ففيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث.

### منهج البحث: سلكت في كتابة هذا البحث المنهج الآتي:

- ١ - قمت بالاستقراء والتتبع للموضوع محل البحث، في شتى الكتب التي ورد بها حسبما تيسر لي.
- ٢ - اعتمدت في كتابة هذا الموضوع على المصادر الأصلية.
- ٣ - قمت بذكر أقوال العلماء، وأدلة كل قول، وما ورد عليها من مناقشات وأجوبة، ثم ترجيح ما يظهر رجحانه .
- ٤ - قمت ببيان بعض الفروع الفقهية المترتبة على الترجيح بالحاجة .
- ٥ - قمت ببيان أرقام الآيات القرآنية الكريمة، وتخريج الأحاديث النبوية الشريفة، التي وردت في الموضوع محل البحث .
- ٦ - قمت بترجمة الأعلام الواردة في البحث، بحيث تتضمن الترجمة اسم العلم، ونسبه، وتاريخ مولده، وأهم مؤلفاته، ومصادر ترجمته .

٧- قمت بعمل الفهارس الآتية:

- فهرس الآيات القرآنية الكريمة.
- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة.
- فهرس الأعلام.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

وبعد فقد عرجت سريعاً على أهم مشتملات البحث، سائلاً  
الله - ﷻ - التوفيق والسداد، والإخلاص في القول والعمل، إنه على  
ما يشاء قدير وبالإجابة جدير، وهو حسبى ونعم الوكيل.

## المبحث الأول

### تعريف الترجيح وشروطه وأسبابه ووجوبه

وفيه أربعة مطالب:

**المطلب الأول:** تعريف الترجيح.

**المطلب الثاني:** شروط الترجيح.

**المطلب الثالث:** أسباب الترجيح.

**المطلب الرابع:** مذاهب العلماء في الترجيح بين الأدلة المتعارضة.



## المطلب الأول

### تعريف الترجيح

#### أ - تعريف الترجيح لغة:

**الترجيح لغة:** مصدر رَجَحَ: أي جعل الشيء راجحاً قوياً، ومنه الرجحان في الوزن، وهو عبارة عن زيادة بعد ثبوت المعادلة بين كفتي الميزان، يقال رَجَحَ الميزان رجحاناً ورجوحاً، أي مال، ويطلق مجازاً على اعتقاد الرجحان .

قال ابن فارس: <sup>(١)</sup> "رجح: الرء والجيم والحاء، أصل واحد يدل على رزانة وزيادة، يقال رجح الشيء وهو راجح إذا رزن" <sup>(٢)</sup> .

(١) أحمد بن فارس بن زكريا، أبو الحسن، الإمام اللغوي، المفسر، له مصنفات كثيرة منها : "جامع التأويل في تفسير القرآن" و "سيرة النبي - ﷺ -" و "المجمل في اللغة" و "مقاييس اللغة" توفي سنة ٣٩٠ هـ، وقيل غير ذلك . ينظر : بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ١/٣٥٢ - تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم - طبعة المكتبة العصرية - بيروت ١٩٦٤م - وفيات الأعيان لابن خلكان ١/١١٨-١٢٠ - تحقيق/إحسان عباس- طبعة دار الثقافة بيرون-شذرات الذهب لابن العماد ٣/٣٢- طبعة دار المسيرة - بيروت .

(٢) ينظر : معجم مقاييس اللغة لابن فارس ٢/٤٨٩ مادة (رجح) - تحقيق / عبد السلام هارون - طبعة دار الفكر - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م

وقال ابن منظور: <sup>(١)</sup> " رجح:الراجح الوزن، ورجح الشيء بيده: رزنه ونظر ما ثقله، وأرجح الميزان أى أثقله حتى مال، وأرجحت لفلان ورجحت ترجيحاً إذا أعطيته راجحاً" <sup>(٢)</sup> .  
وقال الفيروز آبادي: <sup>(٣)</sup> " رجح الميزان يرجح - مثلثة - رجوحاً ورجحاناً مال، وأرجح له، ورجح أعطاه راجحاً" <sup>(٤)</sup> .

### بد الترجيح اصطلاحاً:

اختلفت نظرة الأصوليين حينما تعرضوا لتعريف الترجيح اصطلاحاً، تبعاً لاختلافهم حول كون الترجيح فعلاً للمجتهد، أم صفة للأدلة .

- (١) محمد بن مكرم بن علي بن أحمد بن القاسم بن حقه بن منظور، برع فى شتى علوم العربية حتى صار من أئمة العربية فى عصره، له مؤلفات كثيرة منها : " لسان العرب " فى اللغة، و " اختصار تاريخ دمشق " توفى سنة ٧١١ هـ - ينظر : بغية الوعاة للسيوطي ٢٤٨/١
- (٢) ينظر : لسان العرب لابن منظور ١٤٢/٥ مادة ( رجح ) - طبعة دار إحياء التراث الإسلامى - بيروت - لبنان - الطبعة الثالثة - ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م
- (٣) محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم الشيرازى - الفيروز آبادي - ولد سنة ٧٢٩ هـ، له مصنفات كثيرة منها : " القاموس المحيط " فى اللغة، و " الروض المسلوف فيما له إسمان إلى ألوف " و " أسماء النكاح " - توفى سنة ٨١٦ هـ وقيل ٨١٧ هـ - ينظر : بغية الوعاة ٢٧٣/١ - ٢٧٥ - شذرات الذهب ١٢٦/٧ وما بعدها .
- (٤) ينظر : القاموس المحيط للفيروز آبادي ٢٢٠/١ مادة ( رجح ) - طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب .

## أولاً: تعريف الترجيح عند القائلين بأنه فعل من أفعال المجتهد – وإليه ذهب الجمهور:

١ - عرفه صاحب كشف الأسرار<sup>(١)</sup> بقوله " عبارة عن قوة لأحد الدليلين المتعارضين لو انفردت عنه لا تكون حجة معارضة"<sup>(٢)</sup>.

واعترض على هذا التعريف: بأنه غير جامع، لأنه عبر في التعريف بقوله " لا تكون حجة معارضة " وهو قيد في التعريف أخرج عدة أنواع من الترجيح منها: الترجيح بكثرة الأدلة، والترجيح بكثرة الرواة وتعدد الطرق، وترجيح أحد المتعارضين من الكتاب أو السنة بموافقة القياس<sup>(٣)</sup>.

- 
- (١) عبد العزيز بن أحمد بن علاء الدين البخاري، برع في شتى العلوم حتى صار من كبار فقهاء الحنفية، له مصنفات كثيرة منها: " كشف الأسرار " و " شرح المنتخب الحسامي ". ينظر: الأعلام للزركلي ١٣/٤ - طبعة دار العلم للملايين - بيروت - لبنان - الطبعة الخامسة عشرة - ٢٠٠٢م
- (٢) ينظر: كشف الأسرار عن أصول البيهقي للبخاري ٧٨/٤ - طبعة دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان .
- (٣) ينظر: أصول السرخسي ١٣/٢ - ١٤ - تحقيق/ أبو الوفا الأفعاني - طبعة دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٩م - ، التحرير شرح التحرير في أصول الفقه للمرداوي ١٥١/٥ - ٤١٥٢ - تحقيق د/ أحمد بن محمد السراج - طبعة مكتبة الرشد بالرياض .

٢ - عرفه الإمام الرازي <sup>(١)</sup> بأنه " تقوية أحد الطريقتين على الآخر، ليعلم الأقوى فيعمل به وي طرح الآخر " <sup>(٢)</sup>.

**واعترض على هذا التعريف:** بأن قوله " ليعلم الأقوى " قيد زائد لا حاجة إليه، لأن المجتهد لو لم يعلم الأقوى لا يقدمه على معارضه الآخر، ومن شروط التعريف أن يسان عن الحشو <sup>(٣)</sup>.

- 
- (١) محمد بن عمر بن الحسين بن علي الرازي الشافعي، ولد سنة ٥٤٣ هـ - وقيل سنة ٥٤٤ هـ، تتلمذ في بدايته على يد والده، له مصنفات كثيرة منها : " مفاتيح الغيب " في التفسير، و " المحصول " و " المنتخب " و " المعالم " في أصول الفقه - توفي سنة ٦٠٦ هـ . ينظر : البداية والنهاية لابن كثير ٥٥/٣ - ٦٦ - طبعة مطبعة السعادة بمصر - طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٣٣/٥ وما بعدها - تحقيق د / عبد الفتاح محمد الحلو، د/ محمد الطناحي - طبعة مطبعة هجر - وفيات الأعيان ٣/٣٨١ - ٣٨٥ .
- (٢) ينظر المحصول للرازي ٣٩٧/٥ - تحقيق د/ طه جابر فياض - طبعة مؤسسة الرسالة
- (٣) ينظر : التعارض والترجيح عند الأصوليين ص ٢٨٠ / أد / محمد إبراهيم الحفناوي .

## ثانياً: تعريف الترجيح عند القائلين بأنه صفة للأدلة:

- ١ - عرفه الآمدي <sup>(١)</sup> بقوله: "أما الترجيح: فعبارة عن اقتران أحد الصالحين للدلالة على المطلوب مع تعارضهما بما يوجب العمل به وإهمال الآخر" <sup>(٢)</sup>.
- ٢ - وعرفه ابن الحاجب <sup>(٣)</sup> بقوله " الترجيح: اقتران الامارة بما تقوى به على معارضتها " <sup>(٤)</sup>

- 
- (١) على بن أبي على بن محمد بن سالم التغلبي، سيف الدين، برع في شتى العلوم والفنون، له مصنفات كثيرة منها: " الإحكام فى أصول الأحكام " و " منتهى السؤل " و " الأصل فى علمى الأصول والجدل " فى أصول الفقه، توفى سنة ٦٣١ هـ. ينظر: طبقات الشافعية للسبكي ٣٠٦/٨ - ٣٠٧ - شذرات الذهب ١٤٤/٥ - ١٤٥ - وفيات الأعيان ٢٩٣/٣ - ٢٩٤ .
  - (٢) ينظر: الإحكام فى أصول الأحكام للآمدي ٢٩١/٤ - طبعة دار الصمعي - الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ - ٣٠٠٣ م.
  - (٣) أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمرو بن أبي بكر الكردي، الدويني الأصل، الإسنى المولد المعروف بابن الحاجب، برع في شتى العلوم، له مصنفات كثيرة منها: " جامع الأمهات " فى الفقه و " منتهى السؤل والأمل " و " مختصر المنتهى " فى أصول الفقه - توفى سنة ٦٤٦ هـ - ينظر: البداية والنهاية لابن كثير ١٧٦/١٣، شذرات الذهب ٢٣٤/٥ - ٢٣٥، معجم المؤلفين - لعمر رضا كحالة ٢٦٥/٣ - طبعة دار إحياء التراث العربى .
  - (٤) ينظر: شرح العضد لمختصر المنتهى للإيجى ٦٤٥/٣ - تحقيق /محمد حسن إسماعيل - طبعة دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ ٢٠٠٢ م.

٣ - وعرفه الشوكاني<sup>(١)</sup> بقوله " وأما الترجيح فهو: إثبات الفضل في أحد جانبي المتقابلين أو جعل الشئ راجحاً " <sup>(٢)</sup>

### التعريف المختار:

بعد ذكر عدة تعريفات للترجيح عند الأصوليين يمكن من خلالها صياغة التعريف المختار على النحو التالي:

هو: ترجيح المجتهد أحد الدليلين المتعارضين لما يظهر له من مزية معتبرة تجعله يعمل بأحدهما ويهمل الآخر .

---

(١) محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، ولد سنة ١١٧٣ هـ - له مصنفات كثيرة منها : " البدر الطالع لمحاسن ما بعد القرن التاسع عشر " و " إرشاد الفحول " و " فتح القدير " - توفي سنة ١٢٢٠ هـ . ينظر : هدية العارفين للبغدادي ٣٦٥/٢ - طبعة وكالة المعارف استانبول ١٩٥١م - معجم المؤلفين ٥٣/١١ .

(٢) ينظر: إرشاد الفحول للشوكاني ١١١٣/٢ - تحقيق أبو حفص سامي بن العربي - طبعة دار الفضيلة - الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٢ م .

## المطلب الثاني

### شروط الترجيح

#### اشتراط القائلون بالترجيح بين الأدلة المتعارضة عدة شروط منها:

**الشرط الأول:** أن تكون الأدلة متفاوتة أو قابلة للتفاوت، فإن لم تكن كذلك امتنع الترجيح، فإذا كانت الأدلة قطعية فلا ترجيح فيها، لأن الترجيح عبارة عن: تقوية أحد الطرفين على الآخر كي يغلب على الظن صحته، والأخبار المتواترة مقطوع بها، فلا يفيد الترجيح فيها شيئاً<sup>(١)</sup>.

**الشرط الثاني:** تساوى الدليلان المتعارضان في القوة والثبوت: ومن ثم فلا تعارض بين المتفاوتين لانتفاء التساوى بينهما، وانعدام التكافؤ عند اجتماعهما فلا تعارض بين القرآن الكريم والسنة الأحادية إلا من حيث الدلالة، ومن ثم فلا حاجة للترجيح بينهما لزوال التعارض.<sup>(٢)</sup>

**الشرط الثالث:** تعذر الجمع بين الأدلة المتعارضة: وهذا الشرط محل خلاف بين العلماء، فالجمهور صرحوا بتقديم الجمع بين المتعارضين على الترجيح بينهما، بينما صرح علماء الحنفية بتقديم الترجيح على الجمع.<sup>(٣)</sup>

(١) ينظر: البحر المحيط للزركشي ١٣٢/٦ - طبعة وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية  
بالكويت - الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ - ١٩٩٢ م

(٢) ينظر: إرشاد الفحول للشوكاني ١١١٥/٢

(٣) كشف الأسرار على البيدوى ١٦٢/٣

**الشرط الرابع:** انعدام النسخ بين المتعارضين: فلا يصار إلى الترجيح بين الأدلة المتعارضة إلا بعد تعذر معرفة الناسخ والمنسوخ، لأنه لو قدم الترجيح على النسخ لربما أدى ذلك إلى ترجيح ما كان منسوخاً، وهذا مخالف لمقصود الشرع (١).

**الشرط الخامس:** أن يتفق الدليلان المتعارضان في الحكم، مع اتحاد الوقت والمحل والجهة، فلا تعارض بين النهي عن البيع - مثلاً - في وقت النداء مع الإذن به في غيره (٢).

**الشرط السادس:** أن يكون الترجيح بين الأدلة المتعارضة، فلا يشمل الدعاوى (٣).

**الشرط السابع:** أن يقوم دليل على التراجيح، وهذا الشرط عند الأصوليين، وخالفهم الفقهاء في ذلك، فشرطوا أن لا يمكن العمل بكل واحد منها، فإن أمكن العمل ولو من وجه امتنع (٤).

- 
- (١) ينظر: البرهان لإمام الحرمين ٧٦٣/٢ - تحقيق اد / عبد العظيم الديب - طبعة دولة قطر - الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ.
- (٢) ينظر: إرشاد الفحول ١١١٥/٢
- (٣) ينظر: البحر المحيط ١٣١/٦، التعارض والترجيح عند الأصوليين أ.د. / محمد إبراهيم الحفناوي ص ٢٩٦، ٢٩٧
- (٤) ينظر: البحر المحيط ١٣٣/٦



## المطلب الثالث

### أسباب الترجيح

#### للترجيح بين الأدلة المتعارضة أسباب كثيرة أهمها ما يلي:

**السبب الأول:** دفع نسبة العجز عن الشريعة المطهرة، وعدم صلاحيتها لكل زمان ومكان، فنسبة العجز للشرع الحنيف أمر منتف، ومن ثم كان لزاماً على أهل العلم أن يدفعوا شبهة العجز عن الشريعة الغراء، ومن أسباب هذا الدفع الترجيح بين الأدلة المتعارضة عند تعذر الجمع بينها (١).

**السبب الثاني:** عدم تعليق الأحكام الشرعية: فتعليق الأحكام الشرعية وعدم الفصل فيها، أمر مناف لمقتضى كمال الشريعة الغراء، وشريعة الله - تعالى - كاملة بينة لا نقص فيها ولا اعوجاج، ومن ثم فقد اجتهد العلماء في دفع تعليق الأحكام الشرعية عن طريق الترجيح (٢).

**السبب الثالث:** حاجة الأمة الماسة إلى معرفة أحكام المسائل الشرعية، وذلك بالرجوع إلى أهل العلم، فإذا لم يعلم الناس ما يحتاجون إليه من الأحكام الشرعية، بالتوقف فيها عند ظهور التعارض بينها، لم تقم حجة

(١) ينظر: نهاية الوصول في دراية الأصول للهندي ٣٦٦٢/٨ - ٣٦٦٥ - تحقيق د/ صالح بن سليمان اليوسف، د/ سعد بن صالح السويح - طبعة المكتبة التجارية بمكة المكرمة - شرح مختصر الروضة للطوفي ٦٧٩/٣ - تحقيق / عبد الله بن عبد المحسن التركي - طبعة مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

(٢) ينظر: البرهان ٧٥٤/٢، نهاية الوصول ٣٦٦٢/٨

اللّٰه - ﷻ - ومن ثمّ وجب التخلص من التعارض، وذلك عن طريق الترجيح لبيان أحكام المكلفين<sup>(١)</sup>.

**السبب الرابع:** إعمال أحد الدليلين المتعارضين أولى من إهمالهما وترك العمل بهما، فإعمال أحد الدليلين المتعارضين أولى من تركهما، وذلك إذا تعذر الجمع بينهما، فترك الدليلين المتعارضين مفسدة أعظم من مفسدة إعمال أحدهما عند تعذر الجمع بينهما<sup>(٢)</sup>.

**السبب الخامس:** توقف الاجتهاد على الترجيح: فمن أعمال المجتهد التي يقوم بها، ترتيب الأدلة حسب قوتها إذا كانت متفاوتة فيما بينها، أما إذا تساوت الأدلة من حيث القوة واتحاد الجهة، وامتناع الجمع بينها، وانعدام النسخ: فالمجتهد لا مفر له من أحد أمرين: إما أن يرجح بينها حتى يمكنه الاجتهاد في المسائل، وإما أن يتوقف فتكون الأدلة كالمعدومة، ومن ثمّ فلا ينبغي له الاجتهاد لعدم وجود الأدلة التي يبني عليها اجتهاده<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: شرح مختصر الروضة للطوفى ٦٧٣/٣

(٢) ينظر: المحصول ٤٠٦/٥، نهاية الوصول ٣٦٦٢/٨، الآيات البيّنات ٢٩٨/٤، فنائس الأصول في شرح المحصول للقرافى ٣٦٨٣/٨ - تحقيق الشيخ / عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ / على محمد معوض - طبعة مكتبة نزار مصطفى - الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.

(٣) ينظر: شرح مختصر الروضة ٦٧٤/٣

## المطلب الرابع

### مذاهب العلماء في الترجيح بين الأدلة

#### المتعارضة والعمل بالراجح منها

اختلف العلماء حول الترجيح بين الأدلة المتعارضة، والعمل بالراجح منها على أقوال ثلاثة:

**القول الأول:** وإليه ذهب الجمهور من الأصوليين والفقهاء والمحدثين وغيرهم: وجوب الترجيح بين الأدلة المتعارضة ولزوم العمل بالراجح منها .

قال صاحب التحرير (١) شرح التحرير: " اعلم أن العمل بالراجح فيما له مرجح هو قول جماهير العلماء سواء كان المرجح معلوماً أو مظنوناً" (٢) .

- (١) علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي دمشقي، الصالحى، الحنبلى - المتوفى سنة ٨٨٥ هـ - العالم، المحقق، الفهامة، من مصنفاته : كتاب " التحرير شرح التحرير"، ينظر : شذرات الذهب ٢٤٣/٦
- (٢) ينظر : التحرير شرح التحرير للمرداوى ٤١٤٢/٨ - ٤١٤٣، البرهان ٧٤١/٢، المحصول ٣٩٨/٥، روضة الناظر وجنة المناظر فى أصول الفقه لابن قدامة ١٠٢٩/٣ - ١٠٣٠ - طبعة دار الكتاب العربى - الطبعة الرابعة ١٤١٤ هـ - البحر المحيط ١٣٠/٦ - ١٣١، الآيات البينات ٢٨٩/٤ - ٢٩٦، شرح الكوكب المنير لفتوحى الحنبلى ٦٢٠/٤ - تحقيق د/ محمد الزحلى، د/ نزيه حماد - شرح تنقيح الفصول للقرافى ص ٤٢٠ - طبعة دار الفكر ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م - إرشاد الفحول ١١١٥/٢، الإحكام للامدى ٢٩٢/٤، حاشية التفਤازانى ٣٠٩/٢، شرح الجلال المحلى ٣٦١/٢

## أدلة أصحاب هذا القول:

**الدليل الأول:** إجماع الصحابة ومن بعدهم من التابعين على العمل بالراجح وإهمال المرجوح عند تعذر الجمع بين المتعارضين، حيث نقل عنهم في أكثر من حادثة وجوب تقديم الراجح من الدليلين الظنيين من غير نكير عليهم، فكان ذلك اجماعاً، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

- ١ - تقديم خبر السيدة عائشة - رضي الله عنها - " إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل، فعلته أنا ورسول الله - ﷺ - فاغتسلنا " (١) على خبر أبي هريرة - رضي الله عنه - " إنما الماء من الماء " (٢) لكونها - رضي الله عنها - أعرف بفعله - ﷺ - في هذه الأمور من الرجال الأجانب لأنها من زوجاته - رضي الله عنه - (٣) .

(١) سنن الترمذى ٨٠/١، كتاب الطهارة، باب ما جاء إذا التقى الختانان، حديث رقم ١٠٨ - تحقيق / شعيب الأرنؤوط، وعبد اللطيف حرز الله - طبعة دار الرسالة - سنن ابن ماجه ١٩٩/١، كتاب الطهارة، باب ما جاء فى وجوب الغسل إذا التقى الختانان، حديث رقم ٦٠٨

(٢) ينظر : صحيح مسلم بشرح النووى ٢٦٩/١ - كتاب الحيض، باب إنما الماء من الماء، حديث رقم ٣٤٣ - طبعة مؤسسة قرطبة - الطبعة الثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م - مسند الإمام أحمد ٢٩/٣ - طبعة دار المعارف بمصر - الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ - سنن أبى داود ١٠٥/١، كتاب الطهارة - باب فى الإكسال، حديث رقم ٢١٧ - تحقيق / شعيب الأرنؤوط، ومحمد كامل قره - طبعة دار الرسالة العالمية - السنن الكبرى للبيهقى ١٦٥/١، كتاب الطهارة، باب وجوب الغسل بالتقاء الختانين - طبعة دائرة المعارف النظامية بالهند ١٣٤٤هـ .

(٣) ينظر : الإحكام ٢٩٢/٤، التعبير شرح التحرير ٤١٤٤/٨

٢ - تقديم الصحابة - ﷺ - حديث السيدة عائشة - رَضِيَ اللهُ عَنْهَا - " أن النبي - ﷺ - كان يصبح جنباً وهو صائم " (١) على خبر أبي هريرة - رَضِيَ اللهُ عَنْهَا - " من أدرك الصبح وهو جنب فلا صوم له " (٢) .

٣ - ما روى عن قبيصة بن ذؤيب قال: جاءت الجدة إلى أبي بكر - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - فسألته ميراثها، قال لها: مالك في كتاب الله شيء، ومالك في سنة رسول الله - ﷺ - شيء، فأرجعى حتى أسأل الناس، فسأل الناس، فقال المغيرة بن شعبة: حضرت رسول الله - ﷺ - أعطاهما السدس، فقال: هل معك غيرك؟ فقام محمد بن مسلمة، فقال مثل ما قال المغيرة بن شعبة، فأنفذه لها أبو بكر " (٣) .

**وجه الدلالة:** أن أبا بكر - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - لما تعارضت عنده الأدلة طلب المرجح من دليل خارجي، وسأل موافقاً ومؤيداً لرأى المغيرة حتى يصح الترجيح ويتم الحكم، وكان ذلك بمحضر من الصحابة - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ - ولم ينكر عليه أحد منهم، فكان ذلك اجماعاً على جواز العمل بالراجح .

- 
- (١) ينظر : صحيح البخارى، كتاب الصوم ٣/٣٨ - طبعة مكتبة الملك فهد - الطبعة الأولى ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م - صحيح مسلم، كتاب الصوم ١/٤٤٩
- (٢) ينظر : صحيح البخارى، كتاب الصوم ٣/٣٨، صحيح مسلم، كتاب الصوم ١/٤٤٨
- (٣) ينظر : سنن الترمذى، كتاب الفرائض، باب ما جاء فى ميراث الجدة، سنن أبى داود، كتاب الفرائض، باب فى الجدة، سنن ابن ماجه، كتاب الفرائض، باب ميراث الجدة .

٤ - إقرار النبي - ﷺ - لسيدنا معاذ على ترتيب الأدلة، وترجيح بعضها على بعض بحسب قوة الرتبة (١) قال الآمدي: "وكانوا لا يعدلون إلى الآراء والأقيسة إلا بعد البحث عن النصوص واليأس منها، ومن فتش عن أحوالهم، ونظر في وقائع اجتهاداتهم علم علماً لا يشوبه ريب، أنهم كانوا يوجبون العمل بالراجح من الظنيين دون أضعفهما" (٢).

**الدليل الثاني:** لو يعمل بالدليل الراجح للزم العمل بالدليل المرجوح، وهذا ممتع عقلاً، فالعقلاء يوجبون بعقولهم العمل بالراجح دون المرجوح، لأن مناسبة العقل تقتضى تقديم الراجح على المرجوح (٣).

**الدليل الثالث:** إذا تعارض الدليلان الظنيان، ورجح أحدهما على الآخر، تعين حينئذ المصير إليه عرفاً وعقلاً، فلزم الحاقه بذلك شرعاً، لأن الأصل تنزيل التصرفات الشرعية منزلة التصرفات العرفية، - وأيضاً - لقول ابن مسعود - ؓ - موقوفاً " ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن" (٤).

**الدليل الرابع:** لو لم يعمل بالدليل الراجح لترتب على ذلك أمور:

**أحدها:** العمل بكل منها، وهو متعذر، لكونه جمعاً بين المتنافيين.

(١) ينظر : الإحكام للآمدي ٢٤٦/٤

(٢) ينظر : الإحكام للآمدي ٢٩٢/٤

(٣) ينظر : إرشاد الفحول للشوكاني ص ٢٧٤

(٤) ينظر : المسند للإمام أحمد ٣٦٠٠، المستصفي للغزالي ٣٩٤/٢ - طبعة المطبعة

الأميرية ببولاق - ١٣٢٤هـ - المحصول للرازي ٣٩٨/٥ - الإحكام للآمدي

٢٩٢/٤، إرشاد الفحول للشوكاني ١١١٧/٢ - ١١١٨

**ثانيها:** ترك العمل بكل واحد منها، وهو غير جائز، لكونه ارتفاعاً للنقيضين .

**ثالثها:** العمل بالمرجوح وترك الراجح، وهو ممتنع، فلم يبق إلا العمل بالراجح وهو المدعى (١).

**الدليل الخامس:** أن الراجح بالنسبة للمرجوح له مزية عليه بوجه من الوجوه، وله قوة تفضل المرجوح، فوجب تقديمه على المرجوح لأنه الأقوى (٢) .

**القول الثاني:** وإليه ذهب بعض الأصوليين: منهم أبو علي الجبائي (٣) وابنه أبو هاشم (٤) وعبيد الله بن الحسن العنبري (٥) وأبي الحسين البصري (٦) وبعض الحنفية: عدم جواز الترجيح بين الأدلة المتعارضة، وإنما يلزم التخيير أو التوقف (٧)

- (١) ينظر : المحصول للرازي ٣٩٨/٥
- (٢) ينظر : العدة للقاضي أبي يعلى ١٠١٩/٣ - تحقيق د/ أحمد بن علي سير المباركي - الطبعة الثانية ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
- (٣) أبو علي محمد بن عبد الوهاب بن سلام بن خالد الجبائي، أحد أئمة المعتزلة، توفي سنة ٣٣٠ هـ، ينظر : وفيات الأعيان ٢٦٧/٤
- (٤) عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي المعتزلي، توفي ببغداد سنة ٣٣١ هـ، ينظر : الفتح المبين ١/١٨٣، الأعلام ٧/٤
- (٥) عبد الله بن الحسين بن أبي الحر العنبري البصري، قاضي البصرة، ثقة، فقيه، عابد، توفي سنة ١٦٨ - ينظر : تقريب التهذيب للحافظ بن حجر ص ٦٣٧
- (٦) هو : أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب، أصولي متكلم، أحد أئمة المعتزلة، توفي ببغداد سنة ٤٣٦ هـ، ينظر : الفتح المبين ١/٢٤٩
- (٧) ينظر : تنقيح الفصول للقرافي ص ٤٢٠، نهاية السؤل للإسنوي ٣/١٥٦ - طبعة دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م، البحر =

## أدلة أصحاب هذا القول:

الدليل الأول: قوله - تعالى - ﴿فَاعْتَبِرُوا يَأْتُوا لِيَأْبَسُوا﴾ (١)

وجه الدلالة من الآية الكريمة: أن الآية أمرت بالاعتبار مطلقاً، من غير تفصيل بين راجح ومرجوح، فلا حجة في الآية على وجوب العمل بالراجح دون المرجوح، لأن العمل بالمرجوح داخل في الأمر بالاعتبار في الآية (٢).

وأجيب عن هذا الدليل من قبل أصحاب القول الأول: بأن الآية الكريمة خارجة عن محل النزاع، وغاية ما تدل عليه الآية هو الأمر بالاعتبار والقياس في أحكام الوقائع والحوادث، ولا دلالة فيها على الترجيح بين الأدلة (٣).

**الدليل الثاني:** أن الحكم على الظواهر أمر سائغ ومقرر في الشرع، فربما كان الدليل المرجوح ظاهراً فيجب العمل به، وحينئذ يستوى الراجح والمرجوح في جواز العمل به، ولا يقدم أحدهما على الآخر.

=المحيط ١١٥/٦ - ١٣٠، التحبير شرح التحرير ٤/١٣٦، إرشاد الفحول

١١٢٥/٢، ١١١٥/٢

(١) سورة الحشر من الآية (٢)

(٢) ينظر: الإحكام للآدمي ٤/٢٩٣، إرشاد الفحول ٢/١١١٨

(٣) ينظر: الإحكام ٤/٢٩٣، أحكام القرآن لابن عربي ٤/١٧٦٦، أحكام القرآن للجصاص

٣/٢٥٠ - تحقيق / محمد الصادق قمحاوي - طبعة دار إحياء التراث العربي ٠ بيروت

- لبنان ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م - إرشاد الفحول ٢/١١٢٠



ومما يدل على اعتبار ظواهر الأحوال قوله - ﷺ - " نحن نحكم بالظاهر والله يتولى السرائر" (١)

### وأجيب عن ذلك من وجهين:

**الوجه الأول:** أن هذا الحديث لا أصل له (٢).

**الوجه الثاني:** أن العمل بالظاهر أمر لا جدال فيه ما لم يقدّم دليل على عدم اعتباره، والظاهر هو ما ترجح أحد طرفيه على الآخر، فالمرجوح في مقابل الراجح، لا اعتبار له فلا يكون ظاهراً، وإنما لزم تقديم الراجح على المرجوح لكون الراجح ظاهراً (٣).

**الدليل الثالث:** أن اعتبار الترجيح بين الأمارات الظنية المتعارضة يلزم منه اعتبار الترجيح بين البيّنات، والترجيح بين البيّنات غير معتبر، فكذلك الترجيح بين الأمارات الظنية غير معتبر (٤).

### وأجيب عن هذا الدليل من وجوه:

**الوجه الأول:** عدم التسليم بامتناع الترجيح بين البيّنات - أي الشهادات - فالترجيح فيها قائم، قال به بعض العلماء من المالكية والشافعية، فقول الأربعة مقدم على قول الاثنين (٥).

(١) ينظر : صحيح مسلم ٦٠/٢

(٢) ينظر : إرشاد الفحول ١١١٩/٢

(٣) ينظر : الإحكام للأمدى ٢٩٣/٤، إرشاد الفحول للشوكاني ١١١٩/٢

(٤) ينظر : الإحكام ٢٩٣/٤، إرشاد الفحول للشوكاني ١١١٨/٢

(٥) ينظر : الإحكام للشوكاني ٢٩٤/٤

**الوجه الثاني:** سلمنا عدم اعتبار الترجيح في باب الشهادة، ولكن ذلك بناءً على اجماع الصحابة - ﷺ - حيث ألف منهم اعتبار ذلك في باب التعارض بين الأدلة، دون باب الشهادة (١).

**الوجه الثالث:** لو سلم امتناع الترجيح بين البيئات لما ساغ قياس الترجيح بين الأدلة المتعارضة عليه، لأنه قياس مع الفارق، فالشهادات مقدرة بعدد معين من قبل الشارع، فليست محلاً للاجتهاد، وذلك بخلاف النظر في الأدلة، فإن مبناه على الاجتهاد إلا ما كان مبنى على التعبد المحض، وهو قليل، ومن ثم كان هذا القياس فاسد الاعتبار (٢).

**القول الثالث:** وإليه ذهب القاضي الباقلاني (٣) قبول كل ترجيح مقطوع به، كتقديم الدليل الظني على القياس، وأما الترجيح

- 
- (١) ينظر : التعبير شرح التحرير ٤١٤٥/٨، إرشاد الفحول ١١١٩/٢، التعارض والترجيح عند الأصوليين أ.د / محمد إبراهيم الحفناوي ص ٢٩٥
- (٢) ينظر : نهاية السؤل للإسنوي ٢١٢/٣، تنقيح الفصول للقرافي ص ٤٢٠، تيسير التحرير لمحمد أمين ١٥٣/٣
- (٣) هو : محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر، القاضي أبو بكر الباقلاني، البصري المالكي، الأصولي من كبار علماء الكلام، له مصنفات كثيرة منها : التقريب والإرشاد " و " إجاز القرآن " و " شرح الإبانة "، وغيرها كثير، توفي ببغداد سنة ٤٠٣ هـ، ينظر : وفيات الأعيان ٤٠٠/٣ - ٤٠١، شذرات الذهب ١٦٨/٣ - ١٧٠

المظنون فلا يجب العمل به، كالترجيح بالأوصاف والأحوال، وكثرة الأدلة ونحو ذلك (١).

دليل هذا القول: استدلال القاضي الباقلاني على مدعاه: بأن الأصل امتناع العمل بالظن، والترجيح بين الظنات ظن فلا يجب العمل به.

### وأجيب عن ذلك من وجهين:

**الوجه الأول:** عدم التسليم امتناع العمل بالظن، لأن الظن مراتب، فأى مراتب الظن يمتنع العمل به .

**الوجه الثاني:** أن أغلب أعمال المكلفين مبنية على الظن الغالب، فلو امتنع العمل بالظن الراجح لبطل التكليف، وهو غير جائز، فلزم العمل بالظن الراجح. (٢)

### الترجيح:

بعد ذكر أقوال العلماء في مسألة الترجيح، وأدلة كل قول: يتبين أن الراجح منها: قول الجمهور، جواز الترجيح بين الأدلة المتعارضة، إذا تعذر الجمع بينها، وذلك لما يأتي:

(١) ينظر: نهاية السؤل ٤/٤٤٦، شرح الكوكب المنير ٤/٦١٩، شرح تنقيح الفصول ٣٧٣/٢ .

(٢) ينظر: شرح الكوكب المنير للفتوحى الحنبلي ٤/٦١٩ .

**أولاً:** استنادهم إلى إجماع الصحابة - ﷺ - والتابعين من بعدهم، في العمل بالراجح .

**ثانياً:** صحة أدلتهم وقوتها، وسلامتها عن الاعتراضات .

**ثالثاً:** ضعف أدلة المخالفين والجواب عنها .

## المبحث الثاني

### تعريف الحاجة وأسبابها وشروطها وأقسامها

وفيه أربعة مطالب:

**المطلب الأول:** تعريف الحاجة

**المطلب الثاني:** أسباب الحاجة

**المطلب الثالث:** شروط الحاجة

**المطلب الرابع:** أقسام الحاجة

## المطلب الأول

### تعريف الحاجة

#### أولاً: تعريف الحاجة لغة:

بعد البحث والتتبع لمعنى الحاجة في الكتب والمعاجم اللغوية خلصت إلى أن الحاجة في اللغة تطلق على عدة معانى أهمها ما يلي:

١ - تطلق بمعنى الاحتياج، قال الجوهري<sup>(١)</sup> في الصحاح " وحاج يحوج حوجاً، أى احتاج " وقال - أيضاً - " وأحوج - أيضاً - بمعنى احتاج "<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن فارس: " حوج: الحاء والواو والجيم أصل واحد، وهو الاضطرار إلى الشئ " وقال - أيضاً - " حاج يحوج بمعنى احتاج "<sup>(٣)</sup>.

(١) إسماعيل بن حماد الجوهري، ولد سنة ٣٩٣ هـ - وتوفى سنة ٤٥٣ هـ - من أشهر مصنفاته: " الصحاح ". ينظر: إنباء الرواة على أبناء النحاة للقفطي ٢٢٩/١ - ٢٣٣ - طبعة دار الكتب المصرية - الطبعة الأولى ١٩٥٢ م - شذرات الذهب ١٤٢/٣ - ١٤٣ .

(٢) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري ٣٠٨/١، مادة ( حوج ) - طبعة دار العلم للملايين .

(٣) ينظر معجم مقاييس اللغة لابن فارس ١١٤/٢ كتاب الحاء مادة ( حوج )، لسان العرب ٣٧٨/٣ مادة ( حوج )، القاموس المحيط ١٨٣/١ مادة ( حوج )

٢ - تطلق - أيضاً - بمعنى الضرورة: قال صاحب الصحاح  
"ورجل ذو ضارورة وضرورة، أي ذو حاجة" (١).

٣ - تطلق الحاجة - أيضاً - على المأربة والفقير: قال ابن منظور: "حوج:  
والحائجة المأربة، معروفة، وقولُه - تعالي -  
﴿وَلْتَبْلُغُوا عَلَيْهَا حَاجَةً فِي صُدُورِكُمْ﴾" (٢) قال ثعلب (٣): بمعنى  
الأسفار" (٤).

وقال الفيروز آبادي: " واحتاج: وأحوج وأحوجته - وبالضم - الفقر  
والحاجة" (٥).

**ثانياً: تعريف الحاجة في اصطلاح الأصوليين:** عرف الأصوليون  
الحاجة بتعريفات كثيرة أغلبها بألفاظ متقاربة، غير أن بعضاً منهم  
عبر عن الحاجة بالوصف المناسب الحاجي، وبعض آخر عبر عنها

(١) ينظر: الصحاح للجوهري ٧٢٠/٢ مادة ( ضرر ) .

(٢) سورة غافر من الآية (٨٠)

(٣) أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب، إمام  
الكوفيين في النحو واللغة، ولد سنة ٨١٦ هـ، له مصنفات كثيرة منها: الفصيح،  
قواعد الشعر، مجلس ثعلب، معاني القرآن، إعراب القرآن، وغيرها - توفي سنة ٩١٤  
هـ . الأعلام للزركلي ٩٩/٢

(٤) ينظر: لسان العرب ٣٧٨/٣ مادة ( حوج ) .

(٥) ينظر: القاموس المحيط ١٨٣/١ مادة ( حوج )

بالمصلحة الحاجية، وبعض ثالث عبر بلفظ الحاجة، وسوف اذكر تعريفاً يعبر عن وجهة نظر كل واحد من هذه الآراء .

١ - فمن الذين عبروا في تعريفهم بالوصف المناسب الحاجي: إمام الحرمين<sup>(١)</sup> حيث عرف الحاجة بقوله: " والضرب الثاني: ما يتعلق بالحاجة العامة ولا ينتهي إلى حد الضرورة"<sup>(٢)</sup>

٢ - ومن الذين عبروا في تعريفهم بالمصلحة الحاجية، سيف الدين الآمدي<sup>(٣)</sup> حيث عرفها بأنها: ما تدعو حاجة الناس إليها . قال في الإحكام " فإن كان من قبيل ما تدعو إليه الحاجة، فإما أن يكون أصلاً أو لا يكون أصلاً، فإن كان أصلاً فهو القسم الثاني الراجع إلى الحاجيات الذائدة"<sup>(٤)</sup>

(١) عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد بن عبد الله الجويني . كان واحداً من علماء وفقهاء نيسابور المعروفين، له مصنفات كثيرة منها : " نهاية المطلب في دراية المذهب " و " البرهان " و " الورقات " وغيرها كثير، توفي سنة ٤٧٨ هـ - ينظر : طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ١٧٣/٥، طبقات الشافعية للإسنوي ٤٠٩/١ .

(٢) ينظر : البرهان لإمام الحرمين ٩٢٤/٢ .

(٣) سبقت ترجمته .

(٤) ينظر : الإحكام للآمدي ٣٤٤/٣ .



٣ - ومن الذين راعوا في تعريفهم لفظ الحاجة: الإمام الشاطبي<sup>(١)</sup> حيث عرفها بقوله "وأما الحاجيات فمعناها: أنه مفتقر إليها من حيث التوسعة ورفع الضيق المؤدى في الغالب إلى الحرج والمشقة اللاحقة بفوت المطلوب، فإذا لم تراخ دخل على المكلفين على الجملة الحرج والمشقة ولكن لا يبلغ مبلغ الفساد العادي المتوقع في المصلحة العامة"<sup>(٢)</sup>

### التعريف المختار للحاجة اصطلاحاً:

بعد ذكر عدة تعريفات للحاجة عند الأصوليين يمكن من خلالها صياغة التعريف المختار على النحو التالي:

**الحاجة هي:** ما يحتاج إليها الفرد أو المجتمع من أجل التوسعة ورفع الضيق والحرج المؤدى إلى المشقة، ولم تبلغ مبلغ الضرورة.

(١) إبراهيم بن موسى بن محمد أبو إسحاق اللخمي الغرناطي، الشاطبي، له مصنفات كثيرة منها: "كتاب الاعتصام" و"كتاب الموافقات" و"كتاب المقاصد" توفي سنة ٩٧٠ هـ.  
(٢) ينظر: الموافقات ٢/١٠ - ١١.

## المطلب الثاني

### أسباب الحاجة

لا شك أن اعتبار الحاجة ومراعاتها عند استنباط الأحكام الشرعية، يرجع إلى تحقيق مبدأ هام من مبادئ الشريعة الإسلامية الغراء، وهو مبدأ دفع الحرج - وأيضاً - يهدف إلى تحقيق مصالح العباد، فكل إنسان محتاج في حياته إلى ما يحقق مصالحه الدينية والدينيوية، دون حرج ومشقة، فكل ما يلحق بالإنسان من حرج ومشقة يعتبر سبباً للحاجة، يدعو إلى الترخص للتوسعة ورفع الضيق المؤدى إلى الحرج والمشقة .

قال الإمام الشاطبي: "الحاجيات مفتقر إليها من حيث التوسعة ورفع الضيق المؤدى في الغالب إلى الحرج والمشقة اللاحقة بفضوت المطلوب"<sup>(١)</sup>

(١) الموافقات للشاطبي ١٠/١

## ومن ثم فإن أسباب الحاجة يمكن حصرها في قسمين:

**القسم الأول:** أسباب مصلحة تتعلق بحاجات الناس العامة، في حياتهم وشؤونهم الدينية والدينيوية، وهى المصالح التى شرع الله - عز وجل - لها ما يناسبها لتحقيق المصلحة المقصودة منها مثل: البيع، والاجارة، والسلم، وغيرها من العقود - وأيضاً - أحكام الجنائيات، والقصاص، والضمان وغيرها .

حيث أباح الله - عز وجل - للعباد ما يحقق به مصالحهم، ومنافعهم، وما تدفع به ضروراتهم وحاجياتهم، كالمآكل، والمشارب، والملابس، وسائر العقود .

**القسم الثانى:** أسباب طارئة وهى: التى يكون الغرض منها التخفيف والتيسير على المكلفين، والتى تندرج تحت الرخص الشرعية، كالترخص فى السفر والمرض، والإكراه، والنسيان، وغيرها<sup>(١)</sup> .

(١) الموافقات للشاطبي ١ / ١٢

## المطلب الثالث

### شروط الحاجة

**اشتراط القائلون بحجية الحاجة الشرعية عدة شروط منها:**

**الشرط الأول:** أن تكون ملائمة لقصد الشارع: بمعنى ألا يكون الأخذ بمقتضى الحاجة مخالفاً لقصد الشارع، وقد أشار إلى ذلك الإمام الشاطبي بقوله: "قصد الشارع من المكلف، أن يكون قصده في العمل موافقاً لقصده في التشريع، والدليل على ذلك ظاهر من وضع الشريعة، إذ قد مر أنها موضوعة لمصالح العباد على الإطلاق والعموم، والمطلوب من المكلف أن يجرى على ذلك في أفعاله، وأن لا يقصد خلاف ما قصد الشارع، ولأن المكلف خلق لعبادة الله، وذلك راجع إلى العمل على وفق القصد في وضع الشريعة"<sup>(١)</sup>

وبناءً على ذلك: فلا يجوز مخالفة ما ورد به الشرع في العقود التي أبيحت للحاجة بقصد التيسير والتخفيف عن المكلفين .

(١) ينظر : الموافقات للشاطبي ٢/١٠-١١

فالإجارة - مثلاً - شرعت لحاجة الناس، فيجب اجتناب ما نهى عنه الشرع، فلا يجوز الاستئجار على النوح، أو الغناء، أو الرقص، وكل ما فيه منفعة محرمة .

قال الشاطبي: " فإذا كان الأمر في ظاهره وباطنه على أصل المشروع فلا إشكال، وإن كان الظاهر موافقاً والمصلحة مخالفة، فالفعل غير صحيح وغير مشروع، لأن الأعمال الشرعية ليست مقصودة لأنفسها، وإنما قصد بها أمور أخرى معانيها، وهي المصالح التي شرعت لأجلها، فالذي عمل من ذلك على غير هذا الوضع فليس على وضع المشروعات" (١)

وقال الشاطبي - أيضاً: " وعلى هذا نقول في الزكاة - مثلاً - إن المقصود بمشروعيتها، رفع رزيلة الشح، ومصالحة إرفاق المسكين، وإحياء النفوس المعرضة للتلف، فمن وهب في آخر الحول ماله هروباً من الزكاة عليه، ثم إذا كان في حوله آخر أو قبل ذلك استوهبه، فهذا العمل تقوية لوصف الشح وإمداد له ورفع لمصلحة إرفاق المساكين، فمعلوم أن صورة هذه الهبة ليست هي الهبة التي ندب الشرع إليها، لأن الهبة إرفاق وإحسان للموهوب له وتوسيع عليه

(١) ينظر : الموافقات للشاطبي ١١/٢، الأشباه والنظائر للسيوطي ١٤٧/١ - طبعة مكتبة نزار الباز - الرياض - الطبعة الثانية ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

غنياً كان أو فقيراً، وجلب لمودته ومؤلفته، وهذه الهبة على الضد من ذلك، ولو كانت على المشروع من التمليك الحقيقي لكان ذلك موافقاً لمصلحة الإرفاق والتوسعة، ورفعاً لرزيلة الشح، فلم يكن هروباً عن أداء الزكاة، فتأمل كيف كان القصد المشروع في العمل لا يهدم قصداً شرعياً، والقصد غير الشرعي هادم للقصد الشرعي" (١)

### الشرط الثاني: ألا يعود اعتبار الحاجة على الأصل بالإبطال:

فمن المسلم به عند العلماء أن الضروريات أعلى رتب مقاصد الشريعة، فهي أصل لما سواها من الحاجيات والتحسينيات، التي تعتبر مكملة للأصل وهو الضروريات، ومن شرط اعتبار الأدنى ألا يعود على الأصل بالإبطال، وهذا ما أشار إليه الإمام الشاطبي بقوله: ("كل تكملة فلها - من حيث هي تكملة - شرط وهو ألا يعود اعتبارها على الأصل بالإبطال، وذلك أن كل تكملة يفضى اعتبارها إلى رفض أصلها لا يصلح اشتراطها عند ذلك لوجهين:

### أحدهما: أن في إبطال الأصل إبطال التكملة، لأن التكملة

مع ما كملته كالصفة مع الموصوف، فإذا كان اعتبار الصفة يؤدي

(١) ينظر : الموافقات للشاطبي ٣٣١/٢

إلى ارتفاع الموصوف، لزم من ذلك ارتفاع الصفة - أيضاً -  
فاعتبار هذه التكملة على هذا الوجه مؤدٍ إلى عدم اعتبارها، وهو  
محال لا يتصور، وإذا لم يتصور، لم تعتبر التكملة، واعتبر الأصل  
من غير مزيد .

**والثاني:** أنا لو قدرنا تقديراً أن المصلحة التكميلية تحصل  
مع فوات المصلحة الأصلية لكان حصول الأصلية أولى لما بينهما من  
التفاوت .

وبيان ذلك: أن حفظ المهجة مهم كلى، وحفظ المروءات  
مستحسن، فحرمت النجاسات حفظاً للمروءات وإجراءً لأهلها على  
محاسن العادات، فإن دعت الضرورة إلى إحياء المهجة بتناول  
النجس، كان تناوله أولى .

وكذلك: أصل البيع ضروري، ومنع الغرر والجهالة مكمل،  
فلو اشترط نفي الغرر جملة لانحسم باب البيع، وكذلك الاجارة  
ضرورية أو حاجية، واشترط وجود العوضين في المعاوضات من  
التكميلات، ولما كان ذلك ممكناً في بيع الأعيان من غير عسر،  
منع من بيع المعدوم إلا في السلم .

وذلك في الاجارات ممتنع، فاشتراط وجود المنافع فيها وحضورها يسد باب المعاملة بها، والاجارة محتاج إليها فجاز، وإن لم يحضر العوض أو لم يوجد، ومثله جار في الاطلاع على العورات وغيرهما .

وكذلك الجهاد مع ولاة الجور، قال العلماء بجوازه، قال مالك: " لو ترك ذلك لكان ضرراً على المسلمين" فالجهاد ضروري، والوالى فيه ضروري، والعدالة فيه مكملة للضروري، والمكمل إذا عاد على الأصل بالإبطال لم يعتبر، ولذلك جاء الأمر بالجهاد مع ولاة الجور عن النبي ﷺ - وكذلك ما جاء من الأمر بالصلاة خلف ولاة السوء، فإن في ترك ذلك ترك سنة الجماعة، والجماعة من شعائر الدين المطلوبة، والعدالة مكملة لذلك المطلوب، ولا يبطل الأصل بالتكملة " (١)

### الشرط الثالث: أن يكون سبب الحاجة قائماً وليس منتظراً:

للأخذ بالحاجة كسبب من أسباب التخفيف، لا بد أن يكون سببها قائماً بالفعل وليس منتظراً، واعتبار الحاجة كشرط للأخذ بمقتضاها إنما هو فيما شرع من الرخص لما يوجد من أعدار .

(١) ينظر : الموافقات للشاطبي ٣٨٥/٢



والأوزاعي<sup>(١)</sup> وإسحاق<sup>(٢)</sup> وأبو ثور<sup>(٣)</sup>، وحكى عن جماعة من التابعين، وحكى عن عطاء<sup>(٤)</sup> وسليمان بن موسى<sup>(٥)</sup> إباحة القصر في البلد لمن نوى السفر .... ولنا قوله - تعالى - ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾<sup>(٦)</sup> ولا يكون ضارباً في الأرض حتى

- (١) عبد الرحمن بن عمرو بن يحمى، شيخ الإسلام فقيه وعالم الشام، أخذ عن كثيرين من علماء عصره، كما تتلمذ على يديه كثيرون أيضاً، توفي سنة ١٥٧ هـ . ينظر : سير أعلام النبلاء ١٠٨/٧ وما بعدها
- (٢) أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن عبد الله الحنظلي التميمي، ولد سنة ١٦١ هـ، سمع عن كثيرين منهم : ابن المبارك، والفضيل بن عياض، سفيان بن عيينه، وغيرهم، روى عنه كثيرين منهم : أحمد بن حنبل، ومحمد بن إسماعيل البخاري، ومسلم بن الحجاج، له مصنفات كثيرة منها : " المسند " و " التفسير الكبير " و " الجامع الكبير " و " الجامع الصغير " . ينظر : سير أعلام النبلاء - الطبقة الثانية عشر، تذكرة الحفاظ الطبقة الثامنة .
- (٣) إبراهيم بن خالد أبو ثور، الإمام، الحافظ، الحجة، مفتى العراق، ولد سنة ١٧٠ هـ، سمع من سفيان بن عيينه، ووكيع، والشافعي، وغيرهم، وحدث عنه أبو داود، وابن ماجه، وغيرهم . توفي سنة ٢٤٠ هـ . سير أعلام النبلاء ٧٣/١٢ وما بعدها .
- (٤) عطاء بن أبي رباح أسلم بن صفوان، فقيه محدث، من أهم فقهاء التابعين في القرن الأول والثاني الهجريين، توفي في مكة سنة ١١٤ هـ، ينظر : سير أعلام النبلاء ٨/٥ وما بعدها، وفيات الأعيان ٢٦١/٣
- (٥) أبو الربيع الدمشقي، روى عن جابر بن عبد الله، وأبي أمامة، ووائلة بن الأسقع، وغيرهم - توفي سنة ١١٥ هـ - وقيل ١١٩ هـ، ينظر : سير أعلام النبلاء ٤٣٤/٥ وما بعدها
- (٦) سورة النساء من الآية (١٠١)

يخرج، وقد روى عن النبي - ﷺ - أنه كان يبتدئ القصر إذا خرج من المدينة، قال أنس: صليت الظهر بالمدينة أربعاً، وبذى الحليفة ركعتين، متفق عليه" (١)

ب - ومن أمثلة الشرط السابق - أيضاً - عدم وجود الماء للوضوء، فإنه يبيح رخصة التيمم، لكن بشرط دخول وقت الصلاة، فلا يتيمم لفريضة إلا بعد دخول وقتها، وذلك خلافاً للوضوء، فإنه يجوز قبل دخول وقت الصلاة (٢)

- 
- (١) ينظر : المغنى لابن قدامة ٩٦/٢ - ٩٧ - طبعة دار الكتاب العربي - متن الرسالة في الفقه المالكي لأبي زيد القرواني ص ٥٣
- (٢) ينظر : بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد ٦٦/١ - طبعة دار المعرفة - الطبعة السادسة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م - الشرح الصغير للشيخ الدردير ١٧٩/١ - طبعة دار المعارف - مغنى المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج ١٤٢/١ - طبعة دار المعرفة - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م

## المطلب الرابع

### أقسام الحاجة

قسم الأصوليون الحاجة الشرعية بعدة اعتبارات:

أولاً: تقسيم الحاجة باعتبار الأبواب الفقهية:

ثانياً: تقسيم الحاجة باعتبار العموم والخصوص

ثالثاً: تقسيم الحاجة باعتبار المقاصد

رابعاً: تقسيم الحاجة باعتبار القوة

خامساً: تقسيم الحاجة باعتبار تعلقها بأمر الدنيا أو الآخرة .

وسوف أتحدث عن كل قسم من الأقسام السابقة بشئ من التفصيل على النحو التالي:

أولاً: تقسيم الحاجة باعتبار أبواب الفقه:

ذهب إلى هذا التقسيم الإمام الشاطبي - رَحِمَهُ اللهُ - حيث قسم الحاجة باعتبار أبواب الفقه إلى:

**أحاجت في العبادات:** ومثل لها بالرخص المخففة بالنسبة إلى

لحوق المشقة بالمرض والسفر .

**أكاجت في المعاملات:** ومثل لها بالقراض، والسلم،  
والمساقاة، وغيرها.

**أكاجت في العادات:** ومثل لها بإباحة الصيد، والتمتع  
بالطيبات مما هو حلال، مأكلاً ومشرباً وملبساً ومسكناً وغير  
ذلك.

**أكاجت في الجنایات:** ومثل لها بالقسامة، وضرب الدية على  
العاقلة، وتضمن الصناع وغير ذلك.

قال الإمام الشاطبي: "وأما الحاجيات فمعناها: أنه مفتقر  
إليها من حيث التوسعة، ورفع الضيق المؤدى في الغالب إلى الحرج  
والمشقة اللاحقة بفوت المطلوب، فإذا لم تراخ دخل على المكلفين -  
على الجملة - الحرج والمشقة، ولكنه لا يبلغ مبلغ الفساد العادي  
المتوقع في المصالح العامة، وهي جارية في العبادات، والعادات،  
والمعاملات، والجنایات.

ففي العبادات: كالرخص المخففة بالنسبة إلى لحوق المشقة  
بالمرض والسفر.

وفي العادات: كإباحة الصيد والتمتع بالطيبات، مما هو  
حلال مأكلاً ومشرباً وملبساً ومسكناً، وما أشبه ذلك.

وفي المعاملات: كالقراض، والمساقاة، والسلم، والغاء  
التوابع في العقد على المتبوعات، كثمره الشجر، ومال العبد.

وفى الجنايات: كالحكم باللوث، والتدمية، والقسامة،  
وضرب الدية على العاقلة، وتضمن الصناع، وما أشبه ذلك" (١).

### ثانياً: تقسيم الحاجة باعتبار العموم والخصوص:

تنقسم الحاجت باعتبار العموم والخصوص إلى قسمين:

أ - **حاجة عامة:** وهى التى يكون الاحتياج فيها يشمل  
جميع أفراد الأمة أو أغلب أفرادها.

ومن أمثلة هذا النوع: مشروعية الاجارة، والجعالة،  
والحوالة، ونحوها، جوزت على خلاف القياس، لما فى الاجارة من  
ورود العقد على منافع معدومة، وأيضاً - ما فى الجعالة من الجهالة  
والغرر، وفى الحوالة بيع الدين بالدين، وإنما جوز ذلك لعموم  
الحاجة، والحاجة إذا عمت كانت كالضرورة. (٢)

ب - **حاجة خاصة:** وهى التى يكون الاحتياج فيها مرتبطاً  
بطائفة أو أفراد، كأهل حرفة أو بلد معين: مثل أكل المجاهدين من  
الغنيمة فى دار الحرب، وربط السن بالذهب، ولبس الحرير للرجل  
لمرض كالجرب والحكة، وتضييب الإناء بالفضة. (٣)

(١) ينظر : الموافقات للشاطبي ١٠/٢-١١

(٢) ينظر : الأشباه والنظائر للسيوطي ١/١٤٧، الموافقات للشاطبي ١٣/٢

(٣) ينظر : الأشباه والنظائر للسيوطي ١/١٤٧

قال العز بن عبد السلام<sup>(١)</sup>: " اعلم أن الله - تعالى - شرع في كل تصرف من التصرفات ما يحصل مقاصده ويوفر مصالحه، فشرع في كل باب ما يحصل مصالحه العامة والخاصة، فإن عمت المصلحة جميع التصرفات، شرعت تلك المصلحة في كل تصرف، وإن اقتصت ببعض التصرفات، شرعت فيما اقتصت به دون ما لم تختص به "<sup>(٢)</sup>

### ثالثاً: تقسيم الحاجة باعتبار المقاصد

تنقسم كحاجة باعتبار المقاصد إلى:

**حاجة أصلية:** وهي التي تقصد لذاتها، مثل: النكاح، والبيع، والاجارة، وغير ذلك .

**حاجة تبعية:** وهي ما كانت وسيلة لغيرها، مثل: اعتبار الكفء ومهر المثل في الصغيرة، فإن ذلك كله لا تدعو إليه الحاجة،

(١) أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن بن محمد السلمى المغربى الأصل، الدمشقى المولد، المصرى الوفاة، الشافعى المذهب، ولد فى دمشق سنة ٥٧٧ هـ وقيل ٥٧٨ هـ، برع فى شتى العلوم، له مصنفات كثيرة منها : " قواعد الأحكام فى مصالح الآنام " و " الغاية فى اختصار النهاية " فى الفقه الشافعى و " الفوائد فى اختصار المقاصد " وغيرها كثير، توفى سنة ٦٦٠ هـ . ينظر : الطبقات الكبرى للسبكي ٢٢٤/٨

(٢) ينظر : قواعد الأحكام فى إصلاح الأنام للعز بن عبد السلام ٢٤٩/٢ - تحقيق د/ نزيه كمال حماد، د/ عثمان جمعة ضميرية - طبعة دار القلم - دمشق - الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

مثل الحاجة إلى أصل النكاح في الصغيرة، ومن أمثلة ذلك - أيضاً -  
الخيار، والشفعة، وغيرها<sup>(١)</sup>.

## رابعاً: تقسيم الحاجة باعتبار القوة

تنقسم الحاجات باعتبار القوة إلى:

- ١ - حاجت ضرورية: وهي التي ارتفعت من درجة الحاجة إلى مرتبة الضرورة، مثل رفع الحرج عن المكلف بسبب المرض.  
قال الإمام الشاطبي: " فالأمور الحاجية إنما هي حائمة حول هذا الحمى، إذ هي تتردد على الضروريات تكملها، بحيث ترتفع في القيام بها واكتسابها المشقات"<sup>(٢)</sup>  
وقال الإمام الزركشي<sup>(٣)</sup>: " ثم قد يكون من هذا ما هو ضروري، كالإجارة لتربية الطفل"<sup>(٤)</sup>

(١) ينظر: الموافقات للشاطبي ٣/٢

(٢) ينظر: الموافقات للشاطبي ١٧/٢، ٢٣

(٣) أبو عبد الله محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي المصري، ولد سنة ٧٤٥ هـ، أخذ العلم عن كثيرين منهم: سراج الدين البلقيني، جمال الدين الإسنوي، وابن قدامة، وغيرهم، كما أخذ عنه كثيرون منهم: شمس الدين البرماوي، شهاب الدين الأزرق، له مؤلفات كثيرة منها: " البرهان في علوم القرآن " و " البحر المحيط في أصول الفقه " وغيرها كثير، توفي سنة ٧٩٤ هـ، ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١٤٧/٣ - ١٤٨ طبعة عالم الكتب - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ

(٤) ينظر: البحر المحيط للزركشي ٢١١/٥، الموافقات للشاطبي ١٧/٢

٢ - **حاجة تحسينية**: فالأصل في هذا النوع أن يندرج تحت مرتبة التحسينات، لكنه قد عرض له ما يصيره حاجياً، كما يعرض للحاجي ما يصيره ضرورياً لتوقف غيره عليه<sup>(١)</sup>

### خامساً: تقسيم الحاجة باعتبار تعلقها بالدنيا أو الآخرة:

تنقسم المصالح الحاجية باعتبار تعلقها بالدنيا أو الآخرة إلى قسمين:

**مصالح حاجية دنيوية**: وهي التي ترجع إلى قيام حياة الإنسان، وتمام عيشه، ونيله ما تقتضيه أوصافه الشهوانية والعقلية على الإطلاق حتى يكون منعماً على الإطلاق، مثل: البيع، والشراء، والرهن، وغيرها<sup>(٢)</sup>.

**حاجة آخروية**: وهي التي تتعلق بالآخرة: مثل السنن

المؤكدات .

وقد أشار إلى هذا القسم: العزبن عبد السلام حيث قال: "وعلى الجملة: فمصالح الدنيا والآخرة على ثلاثة أقسام: كل قسم منها في منازل متفاوتات، فأما مصالح الدنيا فتتقسم إلى: الضرورات، والحاجات، والتتمات والتكملات، فالضرورات: كالمأكل، والمشرب، والملابس، والمساكن، والمناكح، والمراكب الجوالب للأقوات وغيرها مما تمس إليه الضرورات، وأقل المجزى من

(١) ينظر : الموافقات للشاطبي ١٧/٢ - ١٨

(٢) ينظر : الموافقات للشاطبي ٢٥/٢



ذلك ضروري، وما كان من ذلك في أعلى المراتب كما تأكل الطيبات، والملابس الناعمة، والغرف العاليات، والقصور الواسعات، والمراكب النفيسات، ونكاح الحواريات، والسراري الفائقات، فهو من التتمات والتكملات، وما توسط بينها فهو من الحاجيات. وأما مصالح الآخرة: ففعل الواجبات، واجتتاب المحرمات من الضروريات، وفعل السنن المؤكدة الفاضلات من الحاجيات، وما عدا ذلك من المندوبات التابعة للفرائض أو المستقلات، فهو من التتمات والتكملات، والضرورات مقدمة على الحاجيات عند التزام، والحاجة مقدمة على التتمات والتكملات، وفاضل كل قسم من الأقسام الثلاثة مقدم على مفضوله، فيقدم ما اشتدت الضرورة إليه على ما مست الحاجة إليه" (١)

وقال الشاطبي: "لما كانت المصالح والمفاسد على ضربين: دنيوية، وأخروية، وتقدم الكلام على الدنيوية: اقتضى الحال الكلام في المصالح والمفاسد الأخروية، فنقول: إنها على ضربين: **أحدهما**: أن تكون خالصة لا امتزاج لأحد القبيلين بالآخر، كنعيم أهل الجنان، وعذاب أهل الخلود في النيران - أعاذنا الله من النار وأدخلنا الجنة -

(١) ينظر: قواعد الأحكام للعز بن عبد السلام ١٢٣/٢، القواعد الصغرى للعز بن عبد السلام ص ١٢٦ - تحقيق /صالح بن عبد العزيز بن إبراهيم - طبعة دار الفرقان - الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م

**والثاني:** أن تكون ممتزجة، وليس ذلك إلا بالنسبة إلى من يدخل النار من الموحدين، في حال كونه في النار خاصة، فإذا أدخل الجنة برحمة الله رجع إلى القسم الأول<sup>(١)</sup>

(١) ينظر : الموافقات للشاطبي ٢٢/٢ - ٢٣

## المبحث الثالث

### الفرق بين الحاجة وما يشنبه بها

من الأمور التي تتشابه إلى حد كبير مع الحاجة، الضرورة، ولعل الذي دعانى إلى ذكر التفرقة بينهما، رغم أن الفرق بينهما واضح، هو أن بعض العلماء كثيراً ما يخلطون بين الحاجة وبين الضرورة في بعض الأحكام، ومن أمثلة ذلك: ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية <sup>(١)</sup> - رَحِمَهُ اللهُ - في قوله: "وأما الحلية: فإنما أبيع الذهب للأنف، وربط الأسنان لأنه اضطرار" <sup>(٢)</sup>.  
فقد عبر - رَحِمَهُ اللهُ - عن الحاجة بالاضطرار، حيث جعل إباحة استعمال الذهب للرجال إنما يكون في حالة الاضطرار، مع أن إباحة ذلك يكون عند الحاجة .

وقال - أيضاً - " وأما لبس الحرير للحكة والجرب، إن سلم ذلك فإن الحرير والذهب ليسا محرمين على الاطلاق، فإنهما

---

(١) شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني، ولد سنة ٦٦١ هـ، عالم، مجتهد، برع في شتى العلوم، له مصنفات كثيرة منها: "مجموع الفتاوى" و"الاحتجاج بالقدر" و"الاستقامة" وغيرها كثير، توفي سنة ٧٢٨ هـ .  
ينظر: الأعلام للزركلي ١/١٤٤

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية ٥٦٧/٢١ - طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف .

قد أبيح لأحد صنفى المكافين، وأبيح للصنف الآخر بعضهما، وأبيح التجارة فيهما، واهدأهما للمشركين فعلم أنهما أبيحا لمطلق الحاجة، والحاجة إلى التداوى أقوى من الحاجة إلى تزيين النساء، بخلاف المحرمات من النجاسات، وأبيح - أيضاً - لحصول المصلحة بذلك في غالب الأمر" (١).

ففي هذا النص أباح - رَحْمَةً - الحرير والذهب للحاجة وليس عند الاضطرار فقط كالنص السابق.

### أهم الفروق بين الحاجة والضرورة:

**الفرق الأول:** وعبر عنه العز بن عبد السلام بقوله " المضطر هو الذى يخشى هلاكه، والمحتاج الذى لا يخشى هلاكه" (٢).

من خلال هذا الفرق يتبين أن مدار التفرقة بين الضرورة والحاجة هو درجة المشقة، فكل مشقة يترتب عليها الهلاك أو ضياع مقصد من المقاصد الشرعية الخمسة، وهى حفظ الدين، والنفس، والعقل، والمال، والعرض، فهى الضرورة، وكل مشقة لا يترتب عليها ذلك، ولكن تؤدى إلى الضيق والحرَج عند وقوعها فهى الحاجة.

**الفرق الثاني:** وقد عبرت عنه القاعدة التالية:

(١) ينظر : مجموع الفتاوى ٥٦٧/٢١ .

(٢) ينظر : قواعد الأحكام للعز بن عبد السلام ٦٨/١ .

" ما حرم لذاته يباح للضرورة، وما حرم لغيره يباح للحاجة " فبناءً على هذه القاعدة، فإن الأمور المحرمة لذاتها كأكل الميتة والدم والخنزير لا تباح إلا عند الضرورة، لأنها محرمة لذاتها . أما المحرم لغيره: كالنظر إلى الأجنبية ، فإنه يباح عند الحاجة (١)

**الفرق الثالث:** انعدام الاختيار للمكلف في حالة الضرورة - فهي ملجئه - فالمضطر إلى الشيء هو المكروه المحمول على فعل الشيء، شاء أو أبى .

أما الحاجة: فلا ينعدم فيها اختيار المكلف، وإنما يترتب عليها التيسير والتسهيل ودفع الحرج والمشقة، مع اختيار المكلف للفعل نظراً للحاجة، أو للترك.

وقد عبر عن ذلك الإمام الشاطبي بقوله: " فأما الضرورية فمعناها: أنها لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا، بحيث إذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة بل على فساد وتهارج وفوت الحياة، وفي الأخرى فوت النجاة والنعيم والرجوع بالخسران المبين" (٢)

وقال عن الحاجيات: " وأما الحاجيات: فمعناها أنها مفتقر إليها من حيث التوسعة ورفع الضيق المؤدى في الغالب إلى الحرج

(١) ينظر : المذاهب الإسلامية للشيخ أبو زهرة ص ٣١٨ .

(٢) ينظر : الموافقات للشاطبي ٨/٢ .

والمشقة اللاحقة بفوت المطلوب فإذا لم تراخ دخل على المكافين على الجملة الحرج والمشقة، ولكن لا يبلغ مبلغ الفساد العادي المتوقع في المصالح العامة"<sup>(١)</sup>

**الفرق الرابع:** وقد عبر عنه الشيخ مصطفى الزرقا بقوله " أن الحكم الاستثنائي الذي يتوقف على الضرورة، هو إباحة مؤقتة لمحظور ممنوع بنص الشريعة، تنتهي هذه الإباحة بزوال الاضطرار، وتتقيد بالشخص المضطر، أما الأحكام التي تثبت بناءً على الحاجة فهي لا تصادم نصاً ولكنها تخالف القواعد والقياس، وهي تثبت بصورة دائمة يستفيد منها المحتاج وغيره"<sup>(٢)</sup>

وبناءً على هذا الفرق: فإن الإباحة في حالة الضرورة مؤقتة، بمدة وجود حالة الاضطرار، وذلك بخلاف الحاجة فإن المشقة فيها مستمرة، ومن ثم تكون الحاجة - أيضاً - إلى الإباحة مستمرة .

(١) ينظر : الموافقات للشاطبي ١٠/٢، ١١ .

(٢) ينظر : المدخل الفقهي للشيخ/ مصطفى الزرقا ١٠/٢، ٩٩٩ .

## المبحث الرابع

### حجية الحاجة الشرعية وأدلة مشروعيتها

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: " أقوال العلماء في حجية الحاجة الشرعية

المطلب الثاني: أدلة الأقوال

### المطلب الأول

#### أقوال العلماء في حجية الحاجة الشرعية

اختلف العلماء حول حجية الحاجة الشرعية على عدة أقوال

يمكن حصرها في الآتي:

**القول الأول:** وإليه ذهب الباقلاني<sup>(١)</sup> والآمدى، وابن قدامة،

والظاهرية: عدم حجية الحاجة مطلقاً، لأنهم يرون عدم العمل  
بالمصلحة أصلاً.

---

(١) محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، القاضى أبو بكر، كان عالماً بشتى العلوم،  
زاهداً ورعاً، تقياً، له مصنفات كثيرة منها: " التقريب والإرشاد " و " إعجاز القرآن " و  
" شرح الإبانة " توفى سنة ٤٠٣ هـ . ينظر : وفيات الأعيان ٤/٢٦٩، ٢٧٠، شذرات  
الذهب ٣/١٦٨ - وما بعدها .

**القول الثاني:** وإليه ذهب الإمام مالك<sup>(١)</sup>: حجية العمل بالحاجة الشرعية وبناء الأحكام عليها، ما لم تصادم نصاً من القرآن أو السنة أو الإجماع.

**القول الثالث:** وإليه ذهب الإمام الشافعي، والغزالي<sup>(٢)</sup>، ومعظم أصحاب. أبى حنيفة: أنها حجة ولو لم تستند إلى أصل، شريطة أن تكون ملائمة لمقصود الشارع، وقريبة من معاني الأصول، وأن تكون شبيهة بالمصالح المعتبرة.

قال الإمام الغزالي: في المنخول: "كل معنى مناسب للحكم، مطرد في أحكام الشرع، لا يردده أصل مقطوع به مقدم عليه من كتاب أو سنة أو إجماع، فهو مقول به، وإن لم يشهد له أصل معين"<sup>(٣)</sup>.

(١) مالك بن أنس بن مالك الأصبحي الحميري، أبو عبد الله، ولد بالمدينة سنة ٩٣ هـ - أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، له مصنفات كثيرة منها: "الموطأ" و "رسالة في الوعظ" و "كتاب في المسائل" و "تفسير غريب القرآن"، توفي سنة ١٧٩ هـ. ينظر: وفيات الأعيان ١/٣٩٤ - الأعلام للزركلي ٥/٢٥٧ - ٢٥٨.

(٢) أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي، برع في شتى علوم المنقول والمعقول، له مصنفات كثيرة منها: "الوجيز" و "البيسط" و "الخلاصة" و "المستصفى"، و"المنخول"، توفي سنة ٥٠٥ هـ، ينظر: طبقات الشافعية للسبكي ١/١٩١، شذرات الذهب ٤/١٠.

(٣) ينظر: المنخول من تعليقات الأصول للغزالي: ص ٣٦٤ - تحقيق د/ محمد حسن هيتو- طبعة دار الفكر- البرهان ٢/١١١٣ - ١١١٤ - المستصفى ١/٢٨٩ وما=



## المطلب الثاني

### الأدلة

استدل القائلون بعدم حجية الحاجة مطلقاً بما يأتي:

الدليل الأول: قوله - تعالى - ﴿فَإِنْ نَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ

وَأَلِّمُوا

=بعدها - الاعتصام للشاطبي ٦/٣ - طبعة مكتبة التوحيد - الإحكام للأمدى  
١٩٥/٤ - ١٩٦ - معراج المنهاج للجزري ١٦٢/٢ - تحقيق د/ شعبان محمد إسماعيل  
- طبعة مطبعة الحسين الإسلامية - الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م - الإبهاج  
للسبكي ١٧٧/٣ - طبعة دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م  
- رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب لابن السبكي ٣/٢٤٢ - ٣٤٣ - تحقيق  
الشيخ / على معوض، والشيخ / عادل أحمد عبد الموجود - طبعة عالم الكتب - بيان  
المختصر للأصفهاني ١٢٣/٣ - تحقيق د/ محمد مظهر بقا - طبعة مركز البحث العلمي  
وإحياء التراث الإسلامي بأم القرى - حاشية العطار على متن جمع الجوامع ٢/٣٢٧  
وما بعدها - طبعة دار الكتب العلمية - الكوكب الساطع نظم جمع الجوامع ص ٢٥٢  
- ٢٥٣ - البحر المحيط للزركشي ٧٦/٦ وما بعدها - شرح مراقى السعود  
للشنقيطي ٢/٤٨٩ - ٤٩٠ - تحقيق / محمد علي العمران - طبعة دار عالم الفوائد -  
الطبعة الأولى ١٤٢٦ هـ - إرشاد الفحول للشوكاني ص ٢٩٠ - ٢٩١ - روضة الناظر  
وجنة المناظر لابن قدامة ص ١٤٩ - ١٥٠ - شرح الكوكب المنير ٤/١٦٩ .

(١) سورة النساء من الآية (٥٩)

وجه الدلالة من الآية الكريمة: أن الآية أمرت برد المتنازع فيه إلى كتاب الله - عز وجل - وإلى سنة رسوله - ﷺ - ولم تأمر برده إلى المصلحة والحاجة، ومن ثم فلا حاجة إليهما.

**الدليل الثاني:** قوله - تعالى - ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ

وَأَمَّمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمِي﴾<sup>(٢)</sup>.

وجه الدلالة من الآية الكريمة: دلت الآية على كمال الدين وتمام النعمة، فالقول بالحاجة والمصلحة، يناقض كمال الدين وتمام النعمة، ومن ثم فلا حاجة إليهما في تشريع الأحكام.

**الدليل الثالث:** أن القول باعتبار الحاجة في تشريع الأحكام

يفتح الباب أمام ذوى الأهواء والشهوات، فقد يغلب على الإنسان هواه وغرضه، فيرى المفسدة مصلحة، والمضرة منفعة، وهذا يناقض مقصود الشارع.

**الدليل الرابع:** لو وجب العمل بالمصالح، للزم تغيير الأحكام

عند تبدل الأشخاص، وتغيير الأوقات واختلاف البلدان عند تبدل المصالح، وهذا يؤدي إلى تغيير الشرع بأسره، والمجئ بشرع آخر لم يثبت من الشارع وهو محال.

**الدليل الخامس:** لو جاز الاستصلاح في الحاجيات والتحسينيات لما

كان هناك حاجة إلى بعثة الرسل.

(٢) سورة المائدة من الآية (٣)

**الدليل السادس:** لو جاز الاستصلاح في الحاجيات والتحسينيات، لاستقل كل أحد بمعرفة مصلحة نفسه، وفي ذلك مستوى العامى والعالم، لأن كل واحد يعرف مصلحته وحاجته .

قال ابن قدامة: " فهذان الضريان: (١) لا نعلم خلافاً في أنه لا يجوز التمسك بهما من غير أصل، فإنه لو جاز ذلك، كان وضعاً للشرع بالرأي، ولما احتجنا إلى بعثة الرسل، ولكن العامى يساوى العالم في ذلك فإن كل أحد يعرف مصلحة نفسه" (٢) .

### ثانياً: أدلة القائلين بحجية الحاجة الشرعية مطلقاً أو بشروط:

ثبتت مشروعية الحاجة كسبب من أسباب التخفيف والتيسير بأدلة كثيرة تفوق الحصر، تدل بمجموعها على أهمية الحاجة، وأنها من أسباب دفع الحرج الذى يعد مقصداً أساسياً من مقاصد الشريعة الغراء، وهذه الأدلة بعضها من الكتاب، وبعضها من السنة، وبعضها من الاجماع وعمل الصحابة - ﷺ - والاستقراء والمعقول، وبيان ذلك كالتالى:

(١) أى الحاجيات والتحسينيات .

(٢) ينظر : روضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة ص ١٤٩، المنخول للغزالي ص

٣٥٦، شرح الكوكب المنير ١٧٠/٤

## أولاً: أدلة مشروعية الحاجة من القرآن الكريم:

وردت آيات كثيرة في القرآن الكريم تدل على مشروعية الحاجة يمكن تقسيمها إلى عدة أنواع:

**النوع الأول:** وردت آيات عامة تدل على التيسير ورفع الحرج عن المكلفين وهو يناسب مشروعية الحاجة منها:

قوله - تعالى ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾<sup>(١)</sup>  
وقوله - تعالى - ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> وقوله - تعالى - ﴿مَا يُرِيدُ  
اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ﴾<sup>(٣)</sup> وقوله - تعالى - ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي  
الَّذِينَ مِنْ حَرَجٍ﴾<sup>(٤)</sup>

وجه الدلالة من الآيات الكريمات: دلت بمجموعها على التيسير ورفع الحرج والمشقة وهذا كله يتناسب مع مشروعية الحاجة لما فيها من التيسير ورفع الحرج.<sup>(٥)</sup>

**النوع الثاني:** وردت آيات تدل على إباحة بعض المعاملات نظراً

لحاجة المكلفين إليها رغم أن الأصل فيها المنع، منها ما يلي:

- (١) سورة البقرة من آية (١٨٥) .
- (٢) سورة المائدة آية (٦) .
- (٣) سورة النساء من آية (٢٨) .
- (٤) سورة الحج من آية (٧٨) .
- (٥) ينظر: شرح الكوكب المنير ١٧٠/٤

الاجارة: مثل قوله - تعالى ﴿ قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾<sup>(١)</sup>.

وقوله - تعالى - ﴿ قَالَتْ إِحَدَهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ

اسْتَجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ ﴾<sup>(٢)</sup>.

وقوله - تعالى - ﴿ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْتُدُّهُنَّ أَجْرَهُنَّ ﴾<sup>(٣)</sup>.

وجه الدلالة من الآيات الكريّمات: دلت الآيات دلالة واضحة على جواز الاجارة، رغم أنها عقد على شئ معدوم، وهو منهي عنه، فجواز الاجارة وارد على غير مقتضى القياس، لأن التعاقد فيها على معدوم وهو منهي عنه شرعاً ولكن دفعاً للمشقة وحاجة الناس الماسة لذلك جوزت الاجارة<sup>(٤)</sup>.

١ - الجعالة: وردت آيات تدل على مشروعية الجعالة، رغم اشتمالها على الغرر والجهالة، ومخالفتها لمقتضى القياس منها: قوله - تعالى - ﴿ وَلَمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ ﴾<sup>(٥)</sup>

(١) سورة الكهف من آية (٧٦) .

(٢) سورة القصص من آية (٢٦) .

(٣) سورة الطلاق من آية (٦) .

(٤) ينظر: المحرر في أصول الفقه للسرخسي ٥٠/٢ - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني ١٧٣ - ١٧٤ - طبعة دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان - الطبعة الثانية ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م - الوسيط للغزالي ١٥٣/٤ .

(٥) سورة يوسف من آية (٧٢) .

وجه الدلالة من الآية الكريمة: دلت الآية على جواز الجعالة رغم اشتغالها على الفرر والجهالة، نظراً للحاجة الداعية إلى تحصيل المصلحة المترتبة عليها.<sup>(١)</sup>

### ثانياً: أدلة مشروعية الحاجة من السنة:

وردت أحاديث كثيرة في وقائع متعددة تدل على مشروعية الحاجة منها:

١ - ما روى عن عرفجة بن أسعد أنه : " قطع أنفه يوم الكلاب فاتخذ أنفاً من ورق فأنتن عليه، فأمره النبي - ﷺ - فاتخذ أنفاً من ذهب " <sup>(٢)</sup>.

وجه الدلالة من الحديث الشريف: دل الحديث دلالة واضحة على إباحة الانتفاع بالذهب عند الحاجة للتداوى، رغم ورود النص المحرم لاستعمال الذهب على الرجال، وهو ما روى عن ابن عباس - رضيهما - " أن رسول الله - ﷺ - رأى خاتماً في يد رجل فنزعه

(١) ينظر الوسيط في المذهب للغزالي ٤/٢١٠ - تحقيق / أحمد محمود إبراهيم - طبعة دار السلام - الطبعة الأولى ١٤٢٧ هـ - ١٩٩٧ م

(٢) ينظر : سنن أبي داود ٦/٢٨٧، كتاب الخاتم، باب في ربط الأسنان بالذهب حديث رقم ٤٢٣٢ - السنن الكبرى للنسائي ٨/٣٦٢ - كتاب الزينة - باب من أصيب أنفه هل يتخذ أنفاً من ذهب - تحقيق / حسن عبد المنعم شلبي - طبعة مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م - عارضة الأحوزي بشرح صحيح الترمذى لابن العربي المالكي ٧/٢٦٩ - باب ما جاء في شد الأسنان بالذهب - طبعة دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .

فطرحة، وقال: "يعمد أحدكم إلى جمرة من نار فيجعلها في يده" فقيل للرجل بعدما ذهب رسول الله - ﷺ - "خذ خاتمك انتفع به، قال: لا والله لا أخذه أبداً، وقد طرحة رسول الله - ﷺ -" (١).  
وبناءً على ما سبق: فإنه يجوز التداوي بالذهب عند الحاجة، خاصةً بعدما أثبت الطب الحديث علاج بعض الأمراض بجزيئات الذهب، وقد روى عن غير واحد من أهل العلم أنهم شددوا أسنانهم بالذهب، وفي حديث عرفجة حجة لهم (٢).  
قال ابن العربي (٣): "ثم استثنى منه جواز الانتفاع به عند الحاجة على طريق التداوي، لحديث عرفجة هذا، وعليه فينبى أن الطبيب إذا قال للعليل من منافعك ضع غذاءك في آنية الذهب جاز له ذلك" (٤).

- 
- (١) ينظر: صحيح مسلم، كتاب اللباس والزينة رقم (٣٧) باب تحريم خاتم الذهب على الرجال صد ١١٥٧ - حديث رقم ٢٠٩٠ .  
(٢) ينظر: عارضة الأحوذى ٢٧٠/٧، باب ربط الأسنان بالذهب  
(٣) محمد بن عبد الله بن محمد المعافى القاضى أبو بكر بن العربي، ولد سنة ٤٦٨ هـ، تبحر فى الفقه والأصول والتفسير والحديث، له مصنفات كثيرة منها: "أحكام القرآن" و "الناسخ والمنسوخ"، "المحصول فى أصول الفقه" وغيرها كثير، توفى سنة ٥٤٣ هـ، ينظر: شذرات الذهب ١٤١/٤  
(٤) ينظر: عارضة الأحوذى ٢٦٩/٧، باب ربط الأسنان بالذهب

**الدليل الثاني:** ما روى عن أنس - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - " رخص لعبد الرحمن بن عوف والزيير في قميص من حرير من حكة كانت بهما " (١)

وجه الدلالة من الحديث: دل الحديث دلالة واضحة على إباحة الحرير للحاجة إلى التداوى رغم ورود النص بحرمة على الرجال .

**الدليل الثالث:** ما روى عن ابن عباس قال: قدم رسول الله - المدينة وهم يسلفون في الثمر السنة والسنتين والثلاث فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : "من أسلف في تمر فليسلف في كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم " (٢)

وجه الدلالة من الحديث: دل الحديث على جواز السلم، رغم أنه عقد على شيء معدوم لحاجة الناس إليه (٣)

**الدليل الرابع:** ما روى عن ابن عباس - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يوم فتح مكة: " لا هجرة، ولكن جهاد ونية، وإذا

(١) ينظر: الجامع الصحيح للبخاري ١٦٧/٢، كتاب الجهاد والسير، باب الحرير في الحرب، حديث رقم ٢٨٢٤ - تحقيق / عبد القادر شيبه الحمد - طبعة مكتبة الملك فهد - الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

(٢) ينظر: الجامع الصحيح للبخاري ٥٧٧/١، كتاب السلم، باب السلم في كيل معلوم - حديث رقم ٢١٨٢ - سنن أبي داود ٣٣٤/٥ - ٣٣٥ - كتاب البيوع - باب في السلف - حديث رقم ٣٤٦٣ .

(٣) ينظر: نظرية الضرورة - للدكتور وهبة الزحيلي ص ٢٦٢ .



استتفرتم فانفروا ، إن هذا البلد حرمه الله يوم خلق الله السماوات والأرض ، فهو حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة ، وإنه لم يحل القتال فيه لأحد قبلي ، ولم يحل لي إلا ساعة من نهار ، فهو حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة لا يعضد شوكة ، ولا ينفر صيده ، ولا يلتقط لقطته إلا من عرفها ، ولا يختلى خلاها " فقال العباس : يا رسول الله : إلا الإذخر ، فإنه لقينهم ولبيوتهم ، فقال : " إلا الإذخر " (١)

وجه الدلالة من الحديث الشريف: دل الحديث دلالة واضحة على تحريم مكة على الناس تحريماً عاماً ، فنهى عن أخذ شيء مما ينبت في الحرم ، ثم استثنى الإذخر لحاجة الناس إليه .

**الدليل الخامس:** ما روى عن معاذ - رضي الله عنه - " أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لما أراد أن يبعثه قاضياً إلى اليمن ، سألته : " بما تحكم يا معاذ ؟ قال بكتاب الله ، قال فإن لم تجد ؟ قال : بسنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : فإن لم تجد ؟ قال اجتهد رأيي ، فقال - صلى الله عليه وسلم - الحمد لله الذي وفق رسول رسوله لما يرضاه رسول الله " (٢) .

وجه الدلالة من الحديث الشريف: أن سيدنا معاذ - رضي الله عنه - قال : " اجتهد رأيي " فأثنى عليه الرسول - صلى الله عليه وسلم - فيستفاد من ذلك أن

(١) ينظر : صحيح مسلم بشرح النووي ١٧٥/٩ - ١٧٨ ، كتاب الحج ، باب تحريم مكة وصيدها وخلها وشجرها ولقطتها إلا لمنشد على الدوام ، حديث رقم ١٣٥٣ ، السنن الكبرى للترمذي ٣٣٣/٢ ، كتاب الحج ، باب ما جاء في حرمة مكة ٣٣٣/٢  
(٢) ينظر : سنن أبي داود ١٩٤٩/٢ ، سنن الترمذي ١٧١/١ ، نصب الرأية للزيلعي ٦٢/٤

المجتهد إذا لم يجد حكماً في المسألة المعروضة عليه في الكتاب أو السنة، فإنه يجتهد ويعمل رأيه، وذلك مشعر باتباع قضية النظرية في المصلحة والحاجة، ولم يكلف الشارع ملاحظة النصوص معه، فدل ذلك على حجية الحاجة (١).

### ثالثاً: أدلة مشروعية الحاجة من الإجماع :-

استخدم الصحابة - ﷺ - وهم قدوة الأمة، مراعاة الحاجة في كثير من الوقائع والمستجدات التي ظهرت في عصرهم، ولم تكن على عهد رسول الله - ﷺ - دون أن يعد ذلك مخالفة منهم لرسول الله - ﷺ - فحكموا فيها بأحكام مبنية على المصلحة والحاجة، دون أن يوجد إنكار عليهم من أحد، فكان ذلك إجماعاً (٢).

(١) ينظر المنحول للغزالي ص ٣٥٨

(٢) ينظر : الاعتصام للشاطبي ١٢/٣ - ١٣

## من أمثلة ذلك:

- ١ - قيام أبي بكر الصديق - ؓ - بجمع القرآن، رغم أن الرسول - ﷺ - لم يقم بذلك، ولكن نظراً للحاجة الماسة قام بهذا العمل، حيث قتل عدد كبير من القراء وحفاظ القرآن في موقعة اليمامة<sup>(١)</sup>.
- ٢- اتفاق الصحابة - ؓ - على حد شارب الخمر ثمانين جلد، وإنما مستتدهم في ذلك الرجوع إلى المصلحة والحاجة، حيث لم يكن في زمن الرسول - ﷺ - حد مقدر لشارب الخمر، وإنما جرى فيه الزجر مجرى التعذير، فلما انتهى الأمر إلى عمر - ؓ - جمع الصحابة واستشارهم، فقال: على - ؓ - من سكر هذى، ومن هذى افترى، فأرى عليه حد المفترى، وكان ذلك بمحضر من الصحابة، ولم ينكر عليه أحد منهم<sup>(٢)</sup>.
- ٣- استخلاف سيدنا أبي بكر - ؓ - لعمر - ؓ - لولاية الأمر من بعده بناءً على المصلحة والحاجة .
- ٤ - قضاء الصحابة - ؓ - ومنهم الخلفاء الأربعة بتضمين الصناع نظراً لحاجة الناس الماسة إلى الصناع، حيث إنهم يغيبون عن الأمتعة، والأغلب

---

(١) ينظر : صحيح البخارى ١٧١/٣، ١٧٢، كتاب فضائل القرآن - باب جمع القرآن - حديث رقم (٤٧٩٦)، المنحول للغزالي ص ٣٥٣، الإبهاج للسبكي ١٨٨/٣، البحر المحيط للزركشى ٢٠٧/٥

(٢) ينظر : صحيح البخارى ٦٦/١٢، كتاب الحدود - باب الضرب بالجريد والنعال، الاعتصام للشاطبي ١٧/٣، ١٨

عليهم التفريط وترك الحفظ، فلو لم يثبت تضمينهم مع ميسر الحاجة إلى استعمالهم لأدى ذلك إما إلى ترك الاستصناع بالكلية وذلك شاق على الخلق، وإما أن يعملوا ولا يضمنوا عند دعواهم الهلاك والضياع، وفي ذلك ضياع للأموال، ومن ثم كانت المصلحة في التضمين للحاجة<sup>(١)</sup>.

### رابعاً: من أدلة مشروعية الحاجة الاستقراء:

حيث إنه ثبت بالاستقراء والتتبع لنصوص الكتاب والسنة، وإجماع الصحابة - ﷺ - مشروعية كثير من الأحكام بناءً على الحاجة، حتى صارت كأنها أحكام أصلية، مثل الاجارة، والحوالة، والسلم، والاستصناع، وغيرها، فثبتت هذه الأحكام بمقتضى النصوص الدالة على مشروعيتها، يعد دليلاً قاطعاً على مشروعية الحاجة وحجيتها<sup>(٢)</sup>.

قال: العز بن عبد السلام: "ومن تتبع مقاصد الشرع في جلب المصالح ودرء المفاسد، حصل له من مجموع ذلك اعتقاد أو عرفان بأن هذه المصلحة لا يجوز إهمالها، وإن هذه المفسدة لا يجوز قربانها، وإن لم يكن فيها نص ولا إجماع ولا قياس خاص، فإن فهم نفس الشرع يوجب ذلك"<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: الاعتصام للشاطبي ٣/ ١٩ - ٢٠

(٢) ينظر: الإبهاج للسبكي ٣/ ٦٢

(٣) ينظر: قواعد الإحكام للعز بن عبد السلام ٢/ ٣١٤ .

## خامساً: أدلة مشروعية الحاجة من العقول: وذلك من عدة وجوه:

**الوجه الأول:** أن مراعاة المصلحة والحاجة في تشريع الأحكام، يحقق مصالح المكلفين، والأحكام الشرعية والتكاليف إنما شرعت لتحقيق مصالح المكلفين، فتكون الأحكام المبنية على المصلحة والحاجة مشروعة .

**الوجه الثاني:** أن الشريعة الإسلامية عامة وشاملة وخاتمة، ولن يتحقق وصفها بذلك إلا إذا قلنا بمراعاة الحاجة والمصلحة عند تشريع الأحكام، ومن ثم تكون الحاجة حجة شرعية.

**الوجه الثالث:** أنه يلزم من عدم اعتبار الحاجة والمصلحة، خلو بعض الوقائع عن الأحكام، حيث إن النصوص متناهية، والحوادث غير متناهية، وهذا يتنافى مع عموم الشريعة وصلاحيتها لكل زمان ومكان.

## الترجيح:

بعد ذكر أقوال العلماء في حجية الحاجة الشرعية، وعرض أدلة المانعين والمجوزين، يمكن القول بأن الراجح هو: القول بحجية الحاجة الشرعية، مع مراعاة الشروط الآتية:

- ١ - أن تكون المصلحة المترتبة على الحاجة حقيقية
- ٢ - أن تكون عامة وليست خاصة
- ٣ - ألا تكون مبنية على الأهواء والأغراض والشهوات
- ٤ - ألا تكون في العبادات والمقدرات

- ٥ - أن تكون ملائمة لمقصود الشارع
- ٦ - ألا تصادم نصاً من كتاب أو سنة، أو تتعارض مع إجماع أو قياس.

## المبحث الخامس

### الأثار المترتبة على الترجيح بالحاجة عند الأصوليين

من المسلم به سلفاً أن من مقاصد الشريعة الغراء، دفع الحرج والمشقة عن الناس، لتحقيق مصالحهم، ولا شك أن الحاجيات مفتقر إليها من حيث التوسعة والتيسير ورفع الضيق والحرج عن الناس .

قال العزبن عبد السلام: " الإنسان مكلف بعبادة الديان، باكتساب في القلوب والحواس والأركان ما دامت حياته، ولن تتم حياته إلا بدفع ضروراته وحاجاته من المآكل والمشارب والملابس والمناكح وغير ذلك من المنافع، ولن يتأتى له ذلك إلا بإباحة التصرفات الدافعة للضرورات والحاجات" (١).

لذلك كان للحاجة أثراً في بعض الأحكام الشرعية، وسوف أتناول منها نموذجاً تطبيقياً، بما يتلاءم مع موضوع البحث كما وكيفاً، وذلك في المسائل التالية:

(١) - ينظر : قواعد الأحكام للعز بن عبد السلام ١٤٩/٢

## المسألة الأولى

المنهى عنه لغيره يباح للحاجة والآثار المترتبة على ذلك:

قسم الأصوليون المحرم عنه إلى قسمين:

**محرم لذاته:** وهو ما كان النهى فيه راجعاً إلى ذات المنهى عنه، وهذا النوع لا يباح إلا عند الضرورة .

**محرم لغيره وهو:** ما كان النهى فيه راجعاً إلى معنى خارج عن ذات المنهى عنه، وهذا النوع يباح عند الحاجة، ولا يشترط فيه بلوغ حد الضرورة.

**الآثار المترتبة على إباحة المحرم لغيره للحاجة:**

**أولاً:** الصلاة في الأوقات المنهى عنها محرمة لورود النهى ، فإذا دعت الحاجة إلى فعلها في الأوقات المنهى عنها أبيحت، ومن أمثلة ذلك: قضاء الفوائت، وتحية المسجد، والصلاة المندورة، وغيرها من ذوات الأسباب<sup>(١)</sup>

**ثانياً:** الصلاة مع إصابة الشئ النجس محرمة، لكن إذا دعت الحاجة لدفع المشقة جازت .

وقد أشار إلى ذلك ابن عبد السلام بقوله: " الصلاة مع الأنجاس مفسدة، يجب اتقاؤها في الصلاة.....فإن شق الاجتناب بعذر غالب كفضلة

(١) ينظر : مجموع الفتاوى ٢٢/٢٩٧ - المغنى لابن قدامة ٢/٥١٥ - ٥١٧



الاستجمار، ودم البراغيث، وطين الشوارع، ودم القروح والبثرات، جازت الصلاة رفقاً بالعباد<sup>(١)</sup>

**ثالثاً:** إباحة الطواف للحائض، عند خوف فوات رفقتها، رغم مخالفته لقواعد الشرع.

**رابعاً:** إيقاع الطهارة على غير الأعضاء المخصوصة أو ما اتصل بها غير جائز، لكنه إذا دعت الحاجة إليه جاز، كالمسح على الخفين . قال صاحب قواعد الأحكام: " إيقاع الطهارة على غير محل الحدث أو ما اتصل بمحل الحدث عبث، لكنه جاز على الخفاف والعصائب والجبائر لمسيب الحاجة إلى لبس الخف "<sup>(٢)</sup>

**خامساً:** جواز إخراج القيمة في الزكاة - سواءً المفروضة أو زكاة الفطر للحاجة.

**سادساً:** استخدام الذهب والحريير في التداوي عند الحاجة، فالذهب والحريير محرمان لغيرهما فيباح استعمالهما لحاجة التداوي، خاصةً أنه قد ثبت طبياً استخدام جزيئات الذهب في علاج بعض الأمراض، وقد أثبت استخدامه نسبة علاج عالية .

وأيضاً - يباح استخدام الحريير للحكة والجرب، رغم النهي عن استعماله للرجال، نظراً للحاجة<sup>(٣)</sup>

(١) ينظر : قواعد الأحكام للغز بن عبد السلام ١٣٩/٢

(٢) ينظر : قواعد الأحكام للغز بن عبد السلام ٢٨٤/٢

(٣) ينظر : مجموع الفتاوى ١٥١/٢١

قال: صاحب قواعد الأحكام: " لبس الذهب والتحلّى به محرّم على الرجال إلا لضرورة أو حاجة ماسة، وكذلك الفضة إلا الخاتم وآلات الحرب"<sup>(١)</sup>

وقال - أيضاً - " وكذلك يحرم لبس الحرير، لا يجوز للرجال إلا لضرورة أو حاجة ماسة"<sup>(٢)</sup>

**سابعاً:** يحرم استعمال أواني الذهب والفضة على النساء والرجال، لكنه يباح عند الحاجة، وفقد الأنية المباحة<sup>(٣)</sup>.

**ثامناً:** النظر للمخطوبة أبيض للحاجة، فالمخطوبة ما زالت أجنبية عن الخاطب، ومن ثم يحرم النظر إليها، وإنما أبيض للحاجة<sup>(٤)</sup>

**تاسعاً:** اختلاط النساء بالرجال منهي عنه، ولكن يباح للحاجة، كحاجة المرأة للعمل واختلاطها بالرجال في مجال العمل، إن أمنت الفتنة .

**عاشراً:** سفر المرأة منهي عنه إلا مع محرّم ولكن يباح لها السفر من غير محرّم إذا دعت الحاجة، وكانت مع رفقة مأمونة، ولم يخش منها أو عليها الفتنة .

**حادي عشر:** كشف العورة محرّم، ولكن يباح عند الحاجة للتداوى أو العلاج، أو إجراء العمليات التي لا يقوم بها إلا الرجال<sup>(٥)</sup> .

(١) ينظر: قواعد الأحكام للغز بن عبد السلام ٢٨٨/٢

(٢) ينظر: قواعد الأحكام للغز بن عبد السلام ٢٨٩/٢

(٣) ينظر: قواعد الأحكام للغز بن عبد السلام ٢٨٤/٢

(٤) ينظر: إعلام الموقعين ١٤٢/٢

(٥) ينظر: مجموع الفتاوى ٢٥١/٢١

قال النووي<sup>(١)</sup>: "كشف العورة لا يجوز لكل مداواة، وإنما يجوز في كل موضع يقول أهل العرف إن المصلحة في المداواة راجحة على المصلحة في المحافظة على المروءة وصيانة العورة"<sup>(٢)</sup>

وقال العزبن عبد السلام: "كشف العورات والنظر إليها مفسدتان محرمتان على الناظر والمنظور إليه، لما في ذلك من هتك الأستار، ويجوزان لما يتضمنانه من الختان، أو المداواة، أو الشهادات على العيوب، أو النظر إلى فرجى الزانيين لإقامة حدود الله، إن كان الناظر أهلاً للشهادة بالزنا، وكمل العدد، وإن لم يكن كذلك لم يجز لأنه مفسدة نبني عليها مصلحة"<sup>(٣)</sup>.

وقال: - أيضاً - "ستر العورات والسوات واجب، وهو من أفضل المروءات وأجمل العادات، ولا سيما في النساء الأجنبية، لكنه يجوز تركه للضرورات والحاجات .

أما الحاجات: فكنظر كل واحد من الزوجين إلى صاحبه، وكذلك نظر المالك إلى أمته التي تحل له، ونظرها إليه، وكذلك نظر الشهود لتحمل الشهادات، ونظر الأطباء لحاجة المداواة، والنظر إلى الزوجة المرغوب في نكاحها قبل العقد عليها، وإن كانت ممن

(١) أبو زكريا يحيى بن شرف الخزامى النووي الشافعي، ولد سنة ٦٣١ هـ، محدث، فقيه، لغوي، له مصنفات كثيرة في الفقه والحديث واللغة والتراجم، توفي سنة ٦٧٦ هـ .

ينظر : الأعلام للزركلي ١٤٩/٨، طبعة دار العلم للملايين - بيروت - لبنان .

(٢) ينظر : المجموع للنووي ١٣٥/٥

(٣) ينظر : قواعد الأحكام للعز بن عبد السلام ١٥٥/١

ترجى إجابتها، وكذلك يجوز النظر لإقامة شعائر الدين، كالختان، وإقامة الحد على الزناة، وإذا تحقق الناظر إلى الزانيين من إيلاج الحشفة في الفرج، حرم عليه النظر بعد ذلك، إذ لا حاجة إليه، وكذلك إذا وقف على العيب، أو الطيب على الداء، فلا يحل لهما النظر بعد ذلك، إذ لا حاجة إليه، لأن ما أحل لضرورة أو حاجة، يقدر بقدرها، وزال بزوالها" (١)

**ثاني عشر:** عدم خروج المعتدة خلال فترة العدة، لكن يباح لها الخروج للحاجة، خاصة عند عدم العائل.

**ثالث عشر:** يحرم الأخذ من الغنيمة في دار الحرب قبل القسمة، ولكن يجوز الأكل منها للحاجة.

قال السيوطي (٢): "ومنها الأكل من الغنيمة في دار الحرب جائز للحاجة، ولا يشترط للأكل أن لا يكون معه غيره" (٣).

**رابع عشر:** يحرم أكل الحرام: لكن لو عم الحرام قطراً من الأقطار، بحيث لا يوجد فيه حلال إلا نادراً، ويعسر الانتقال عنه، وانسدت طرق المكاسب الحلال، ومست الحاجة إلى الزيادة

(١) ينظر: قواعد الأحكام للعز بن عبد السلام ٢٨٦/٢ - ٢٨٧

(٢) جلال الدين عبد الرحمن بن كمال الدين أبي بكر بن محمد بن ثابت بن أبي بكر السيوطي، ولد سنة ٨٤٩ هـ، تبحر في شتى العلوم، له مصنفات كثيرة منها: "تدريب الراوي" و"حسن المحاضرة" و"طبقات المفسرين" وغيرها كثير، توفي سنة ٩١١ هـ، ينظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي ٦٥/٤ - طبعة دار الكتاب الإسلامي - شذرات الذهب ٢٦٤/٨

(٣) ينظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ١٤٧/١

على سد الرمق، فإن ذلك يبيح للشخص أن يستعمل من ذلك ما تدعو الحاجة إليه، ولا يقف عند حد الضرورة، لأنه لو اقتصر على حد الضرورة، لأدى ذلك إلى ضعف العباد، ومعاناة الناس حتى يهلكوا، وفي ذلك خراب الدين، فإباحة تجاوز الضرورة إلى قدر الحاجة ملائم لتصرفات الشرع، وإن لم ينص على عينه، حيث أباح الشرع أكل الميتة للمضطر، وغير ذلك من الخبائث<sup>(١)</sup>

قال الغزالي: "فإن قيل: لو حدثت واقعة لم يعهد مثلها في عصر الأولين، وسنحت مصلحة لا يردّها أصل ولكنها حديثه، فهل تتبعونها؟

قلنا: نعم، ولذلك نقول: لو فرضنا انقلاب أموال العالمين بجملتها لكثرة المعاملات الفاسدة، واشتباها المغصوب بغيره، وعسر الوصول إلى الحلال المحض، وقد رفع، فما بالناس بقدر نبيح لكل محتاج أن يأخذ مقدار كفايته من كل مال، لأن تحريم التناول يفضي إلى القتل، وتجويز الترفه تنعم محرم، وتخصيصه بمقدار سد الرمق، يكف الناس عن معاملاتهم الدنيوية والدنيوية، ويتداعى ذلك إلى فساد الدنيا، وخراب العالم وأهله، فلا يتفرغون - وهم على حالتهم مشرفون على الموت - إلى صناعتهم وأشغالهم، والشرع لا يرضى بمثله قطعاً، فيبيح لكل غنى من ماله مقدار كفايته من غير ترفه، ولا اقتصار على سد الرمق، ويباح لكل مقتر في مال من

(١) ينظر: الاعتصام للشاطبي ٣٦/١ - ٣٧

فضل هذا القدر مثله، وشهد لهذا قاعدة: وهى أن الشخص الواحد إذا اضطر إلى طعام غيره، أو إلى ميتة يباح له مقدار الاستقلال، محافظة على الروح، فالمحافظة على الأرواح أولى وأحق<sup>(١)</sup> وقال العزبن عبد السلام: " لو عم الحرام قطراً بحيث لم يوجد حلال، جاز أن يستعمل من ذلك ما تدعو إليه الحاجات، ولا يقف تحليل ذلك على الضرورات، لأنه لو قف عليها لأدى إلى ضعف العباد واستيلاء أهل الكفر والعناد على البلاد الإسلامية ولأنقطع الناس عن الحرف والصنائع والأسباب التى تقوم بمصالح الأنام، وقال الإمام: (٢) - رَحِمَهُ اللهُ - ولا يتبسط في هذه الأحوال كما يتبسط في المال الحلال، بل يقتصر في ذلك على ما تمس إليه الحاجات، دون أكل الطيبات، وشرب المستلذات، ولبس الناعمات، التى هى بمنازل التتمات والتكمالات" (٣)

**خامس عشر:** يحرم أخذ مال الغير بغير إذنه، لكن إذا دعت الحاجة إلى ذلك جاز، مثل: أن يظفر إنسان بجنس ماله ممن ظلمه، فإنه يباح له أخذه لمسيس الحاجة إليه .

(١) ينظر: المنحول للغزالي ص ٣٦٩ - ٣٧٠، حاشية العطار على جمع الجوامع ٢٢٩/٢

(٢) أى: إمام الحرمين، ينظر: غياث الأمم ص ٤٧٨

(٣) ينظر: قواعد الأحكام للغز بن عبد السلام ٢١٣/٢ - ٢١٤

قال العز ابن عبد السلام: " إذا ظفر الإنسان بجنس حقه،  
بمال من ظلمه، فإنه يستقل بأخذه، فإن الشرع أقامه مقام القابض  
والمقبض لمسيس الحاجة" (١)

وقال -أيضاً - : " وكذلك أكل أموال المسلمين بغير إذن  
منهم مفسدة، لكنه جائز عند الضرورات ومسيس الحاجات" (٢)

**سادس عشر:** يحرم معاونة الظالم ومناصرته، ولكن لو  
استولى شخص على الحكم باستظهار شوكته، واستولى على  
الناس، وقد خلى الزمان عن مستجمع لشرائط الإمامة، فإنه يطاع  
وينفذ أمره، لأن الخروج عليه يجر فساداً عظيماً .

قال الغزالي: " وكذلك نقول في المستظهر بشوكته،  
المستولى على الناس، المطاع فيما بينهم، وقد شغل الزمان عن  
مستجمع لشرائط الإمامة، ينفذ أمره، لأن ذلك يجر فساداً عظيماً  
لو لم نقل به" (٣)

**سابع عشر:** الكذب محرم شرعاً لكن إذا دعت الحاجة إليه  
جاز، كالكذب للزوجة لإصلاحها، أو للإصلاح بين المتخاصمين .

(١) ينظر : قواعد الأحكام للغز بن عبد السلام ٢٩٩/٢

(٢) ينظر : قواعد الأحكام للغز بن عبد السلام ٢٩٩/٢

(٣) ينظر : المنحول للغزالي ص ٣٧٠

قال العزبن عبد السلام: "الكذب للحاجة جائز في الشرع، كما يجوز كذب الرجل لزوجته، وفي الاصلاح بين المختصمين، وفي هذا الكذب مصالح"<sup>(١)</sup>.

**ثامن عشر:** الغيبة محرمة شرعاً، لكن إذا دعت الحاجة إليها لما فيها من مصلحة، أو دفع مفسدة أبيحت.

مثال ذلك: أن يُسأل شخص في مصاهرة آخر، فيذكره بما يكره من باب النصح والارشاد.

وقد أشار إلى ذلك العزبن عبد السلام بقوله: "الغيبة مفسدة محرمة، لكنها جائزة إذا تضمنت مصلحة واجبة التحصيل، أو جائزة التحصيل. ولها أحوال: إحداها: أن يُشاور في مصاهرة إنسان فيذكره بما يكره، كما قال رسول الله - ﷺ - لفاطمة بنت قيس لما خطبها أبو جهم، ومعاوية "إن أبا جهم ضراب للنساء، وإن معاوية صعلوك لا مال له" فذكرهما بما يكرهانه نصاً لها ودفعاً لضيق عيشها مع معاوية، وتعرضها لضرب أبي جهم، فهذا جائز"<sup>(٢)</sup>.

**تاسع عشر:** النميمة محرمة شرعاً، لكنها إذا دعت إليها الحاجة جازت، مثل: إذا نقل شخص إلى مسلم أن فلاناً يريد التعدي على ماله في يوم كذا وكذا، أو يتعرض لأهله في وقت كذا وكذا.

(١) ينظر: قواعد الأحكام للعزبن عبد السلام ٧٥/٢

(٢) ينظر: قواعد الأحكام للعزبن عبد السلام ١٥٣/١



قال ابن عبد السلام: " النميمة مفسدة محرمة، لكنها جائزة او مأمور بها إذا اشتملت على مصلحة للمموم إليه" (١)

**العشرون:** يحرم اقتناء الكلاب، لكن إذا دعت الحاجة إلى الاقتناء، كحفظ المواشى والزروع جاز.

قال: العز بن عبد السلام: " ولا يجوز اقتناء الكلاب إلا لحاجة ماسة، كحفظ المواشى والزروع واكتساب الصيود" (٢)

**أكادي والعشرون:** يحرم أكل الأشياء الميتة لأنها نجسة، ولكن يستثنى منها السمك والجراد للحاجة.

قال صاحب قواعد الأحكام: " الميتات كلها نجسة، لأن الموت مظنة العيافة والاستقذار. واستثنى من ذلك الأدمى لكرامته، والسمك والجراد، وما يستحيل من الطعام كدود الخل، والتفاح، لمسيس الحاجة إلى ذلك" (٣)

(١) ينظر: قواعد الأحكام للغز بن عبد السلام ١٥٤/١

(٢) ينظر: قواعد الأحكام للغز بن عبد السلام ٢٨٥/٢

(٣) ينظر: قواعد الأحكام للغز بن عبد السلام ٢٨٥/٢

## المسألة الثانية

### مخالفة الحاجة للقياس وأثر ذلك في الأحكام الشرعية

تظهر مخالفة الحاجة للقياس، في إباحة بعض العقود، التي شرعت لمصالح الناس، وحاجتهم الماسة لهذه المعاملات، رغم أن الأصل فيها المنع .

قال العز بن عبد السلام: " فمن ذلك أن الشرع منع من بيع المعدوم وإجارته وهبته لما في ذلك من الضرر وعدم الحاجة، وجوز عقود المنافع مع عدمها، إذ لا يتصور وجودها حال العقد، ولا تحصل مصالحها إلا كذلك" (١)

### أمثلة مخالفة الحاجة للقياس:

**الإجارة:** فإنها جوزت للحاجة على خلاف القياس، لأنها: عقد على منافع معدومة، أو غير موجودة أثناء العقد، وقد ورد النهى عن بيع الشيء غير الموجود عند البائع، منعاً للضرر والجهالة وفوات منفعة المشتري، ولكن أبيحت الإجارة لحاجة الناس الماسة إليها، فكثير من الناس لا يقدر على تملك الأشياء كالشقق والمحلات التجارية والسيارات والهواتف النقالة وغيرها، فلو منعوا من إجارة هذه الأشياء

(١) ينظر : قواعد الأحكام للعز بن عبد السلام ٢٥٠/٢

لوقعوا في حرج وضيق ومشقة، ومن ثم أبيحت إجارة هذه الأشياء وغيرها للحاجة ودفع المشقة. (١)

قال: صاحب معنى المحتاج (٢) " والحاجة داعية إليها، إذ ليس لكل أحد مركوب ومسكن وخادم، فجوز لذلك كما جوز بيع الأعيان " (٣)

**السلم:** وهو بيع آجل موصوف في الذمة بثمن عاجل يقبض في مجلس العقد.

فإنه أبيع على خلاف مقتضى القياس، فالمعقود عليه في السلم غير موجود، وقد ورد النهي عن بيع المعدوم لما فيه من الغرر والجهالة والاضرار بالغير، لكن أبيع السلم نظراً لحاجة الناس الماسة لمثل هذه المعاملة، لذلك أباحه الرسول - ﷺ - - للحاجة بقوله - ﷺ - " من أسلف في شئ فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى

(١) ينظر: قواعد الأحكام للعز بن عبد السلام ٢٥١/٢

(٢) شمس الدين مجد بن أحمد الخطيب الشربيني، الشافعي، فقيه، مفسر، متكلم، نحوي، له مصنفات كثيرة منها: " الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع " و " معنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج " و " شرح التنبيه " وغيرها كثير، توفي سنة ٩٧٧ هـ . ينظر: شذرات الذهب ٥٦١/١٠ - ٥٦٢، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون

١١٣٩/٢

(٣) بنظر: معنى المحتاج ٤٢٧/٢

أجل معلوم" (١). قال صاحب حاشية الروض المربع (٢): "فدل الحديث على جواز السلم بهذه الشروط، ولحاجة الناس إليه، هذا يرتفق بتعجيل الثمن، وهذا يرتفق برخص المثلث (٣).

وقال صاحب قواعد الأحكام: " لا تجوز المعاملة على ما جهلت أوصافه لاختلاف رتب الأوصاف في النفاسة والخساسة، وزيادة المالية ونقصانها بسبب ذلك، واستثنى من ذلك السلم لمسيس الحاجة إليه" (٤).

(١) الحديث سبق تخريجه .

(٢) عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي، الحنبلي، النجدي، ولد سنة ١٣١٢ هـ، له مصنفات كثيرة منها : " الدرر الثنية في الأجوبة النجدية " و " حاشية الروض المربع " و " شرح أصول الأحكام " وغيرها كثير، توفي سنة ١٣٩٢ هـ، ينظر : الأعلام للزركلي ٣٣٦/٣

(٣) ينظر : حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع للشيخ عبد الرحمن بن محمد النجدي ٥/٥، مختصر المزنّي في فروع الشافعية ص ٢٦ وما بعدها - طبعة دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م - البيجرمي على الخطيب للشريبي ٣/٣٤٤ - طبعة دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م - الاختيار لتعليل المختار لعبد الله بن محمود الموصلّي ٢/٣٤ - طبعة دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الإرشاد إلى سبيل الرشاد ص ٢٠٥

(٤) ينظر : قواعد الأحكام للعز بن عبد السلام ٢/٣٠٥، درر الحكام شرح مجلة الأحكام ٤٢/١

**إباحة العرايا وهي:** بيع الرطب على رؤوس النخل بقدر كيله من التمر خرساً، حيث رخص رسول الله - ﷺ - في بيع الرطب على رؤوس النخل، بتمر كيلاً، مع أن الأصل حرمة هذه المعاملة لعدم التساوي بين الرطب والتمر لأن الرطب ينقص إذا جف فيكون من قبيل ربا الفضل، لكن رخص فيه الرسول - ﷺ - للحاجة رغم مخالفته لمقتضى القياس<sup>(١)</sup>.

قال صاحب قواعد الأحكام: " لا يباع المال الربوي المكيل إلا بالكيل، ولا يباع رطبه بيباسه إلا في العرايا، فإن الشرع قدره بالخرص: وجواز بيع رطبه بيباسه فيما دون خمسة أوسق لمسيس الحاجة إلى مثل ذلك"<sup>(٢)</sup> وقال: صاحب الفواكه الدواني<sup>(٣)</sup> " ولشدة حاجة الناس لأكل الثمار رطبة"<sup>(٤)</sup>

(١) ينظر : مناهج التحصيل ونتائج لطائف التأويل للرجاجي ٥٧/٧ - طبعة دار ابن حزم - الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م - الأم للشافعي ١٠٨/٤ - طبعة المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق - الطبعة الأولى - إعلام الموقعين ١٣٧/٢ - البجيرمي على الخطيب ٣٤٢/٣ - ٣٤٣

(٢) ينظر : قواعد الأحكام للعز بن عبد السلام ٣٠٥/٢

(٣) أحمد بن غانم بن سالم بن مهنا شهاب الدين النفراوى الأزهرى المالكي، ولد سنة ١٠٤٤ هـ، من مصنفاة : " الفواكه الدواني" و " رسالة فى التعليق على البسمة" -

توفى سنة ١١٢٦ هـ، ينظر : الأعلام للزركلى ١٩٢/١

(٤) ينظر : الفواكه الدواني على رسالة أبى زيد القيروانى لأحمد بن غنيم النفراوى ١٥٠/٢ - تحقيق / عبد الوارث محمد على - طبعة دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى

١٤١٨هـ - ١٩٩٧م

٤- **عقد الاستصناع:** وهو بمقتضاه يطلب إنسان صناعة معينة من آخر، كخياطة ثوب أو صناعة باب، أو بناء عمارة سكنية، فهذا العقد يتم بناءً على اتفاق بين الصانع، وطالب الشئ المصنوع، ولا شك أن الشئ المصنوع غير موجود أثناء العقد، فالأصل فيه المنع، لأنه مخالف لمقتضى القياس، ولكن أبيح استحساناً بالإجماع نظراً لحاجة الناس الماسة لذلك<sup>(١)</sup>.

٥- **اجرة أحمام:** أى المكان الذى يستحم فيه الانسان، ويطلق - أيضاً - على مكان قضاء الحاجة، فمن المعلوم أن مدة المكث في الحمام سواء للاستحمام أو لقضاء الحاجة مجهولة، فقد تطول أو تقصر، كما أن مقدار الماء المستعمل مجهول، لا يمكن معرفة مقداره، وقد ورد النهى من الشارع عن العقد على المجهول لما فيه من الغرر والجهالة، ومخالفته للقياس، لكن أبيح هذا التعامل للحاجة الماسة لذلك<sup>(٢)</sup>.

٦- **المضاربة:** فإنها أبيحت على خلاف مقتضى القياس، لأن القياس في المضاربة عدم الجواز، لأنها استتجار بأجر معدوم أو مجهول، ويعمل مجهول، لكن جوزت لحاجة الناس إليها، فكثير من الناس قد يكون عنده المال، لكنه لا يجيد فن التجارة، وقد يوجد بعض آخر من الناس يجيد التجارة، لكنه لا مال له، فكان في مشروعية عقد المضاربة، تحقيق لمصلحة المتعاقدين، ودفع لحاجتهما.

(١) ينظر: درر الحكام شرح مجلة الأحكام ٤٢/١

(٢) ينظر: درر الأحكام شرح مجلة الأحكام ٤٢/١، المبسوط للسرخسى ١٥٦/١٥،

١٥٧- طبعة دار المعرفة - بيروت - لبنان.

٧- **المساقاة:** وهي أن يسلم نخله أو كرمه، أو شجره الذي له ثمر مأكول إلى من يقوم بسقيه ومصالحه بجزء شائع معلوم من ثمره يجعل العامل (١) فالأصل في المساقاة المنع، لأن الاجارة فيها مجهولة، - وأيضاً - فيها بيع للثمر قبل بدو صلاحه، وكذلك ما فيها من الفرر، ولكنها استثنيت من المنع لحاجة الناس الماسة إليها، - وأيضاً - معاملة النبي - ﷺ - أهل خيبر<sup>(٢)</sup>

٨- **أجعال:** وهي أن يبذل الجعل لمن عمل له عملاً من رد ضالة ونحوها<sup>(٣)</sup>. فالأصل في الجعالة المنع لما تنطوى عليه من الفرر والجهالة، فهي جارية على غير مقتضى القياس، ولكن الشارع رخص فيها نظراً لحاجة الناس إليها، قال - تعالى - ﴿وَلَمَنْ جَاءَ بِهِ جُمْلٌ بِعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر : المستوعب ٥/٢

(٢) ينظر : بلغة السالك لأقرب المسالك على الشرح الصغير للصاوي ٣/٤٥٤ - طبعة دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م - شرح الخرشي على مختصر خليل ٦/٢٢٧ - طبعة المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق - الطبعة الثانية ١٤١٧هـ

(٣) ينظر : المجموع للنووي ٣/١٦ - تحقيق / محمد نجيب المطيعي - طبعة مكتبة الإرشاد - جدة

(٤) سورة يوسف من الآية (٧٢)

- وأيضاً - ما روى عن أبي سعيد الخدري " أن ناساً من أصحاب رسول الله - ﷺ - أتوا على حى من أحياء العرب فلم يقروهم، فبينما هم كذلك إذ لدغ سيد أولئك، فقالوا: هل معكم من دواء أو راق؟ فقالوا إنكم لم تقرونا ولا نفعل، حتى تجعلوا لنا جعلاً، فجعلوا لهم قطيعاً من الشاء، فجعل رجل يقرأ بأم القرآن، ويجمع بزاقه ويتفل فبراً، فأتوا بالشاء، فقالوا: لا نأخذه حتى نسأل رسول الله - ﷺ - فسألوه فضحك وقال: وما أدراك أنها رقية؟ خذوها واضربوا لى بسهم" (١).

قال النووي: " ولأن الحاجة تدعو إلى ذلك من رد ضالة وأبق وعمل لا يقدر عليه، فجاز كالإجارة والمضاربة" (٢).

وقال: - أيضاً - "وتجوز على عمل مجهول للآية، ولأن الحاجة تدعو إلى ذلك" (٣).

وقال الغزالي: " ويتأيد ذلك بالحاجة، إذ قد تمس الحاجة إلى ذلك في رد عبد أبق أو ضالة، وما لا يدري من الذى تعذر عليه" (٤).

(١) ينظر: صحيح البخارى ٣/٣٣٧ - ٣٣٨، كتاب الطب - باب الرقى بفاتحة الكتاب

(٢) ينظر: المجموع للنورى ٣/١٦، روضة الطالبين للنوى ٤/٣٣٥ - تحقيق الشيخ /

أحمد عادل عبد الموجود، والشيخ / على محمد معوض - طبعة دار عالم الكتب -

٢٣١٤هـ - ٢٠٠٣م - منهاج الطالبين للنوى ص ٣٣٥

(٣) ينظر: المجموع للنورى ٣/١٦

(٤) ينظر: الوسيط فى المذهب للغزالي ٤/٢١٠



وقال: " صاحب كفاية الأخيار<sup>(١)</sup> " ولأن الحاجة قد تدعو إلى  
الجمالة، بل الحاجة داعية إليها<sup>(٢)</sup>.

- (١) أبو بكر محمد بن عبد المؤمن بن حريز بن معلى الحسن الحصنى، تقى الدين الشافعى،  
ولد سنة ٧٥٢ هـ، له مصنفات كثيرة منها: " شرح أسماء الله الحسنى " و " شرح  
صحيح مسلم " و " شرح الأربعين النووية " و " شرح التنبيه " وغيرها كثير، توفى  
سنة ٨٢٩ هـ، ينظر: هدية العارفين للبغدادى ٢٣٦/١ - طبعة وكالة المعارف  
استانبول ١٩٥١ - شذرات الذهب ١٨٨/٧ - ١٨٩
- (٢) ينظر: كفاية الأخيار فى حل غاية الاختصار للحصنى ص ٤٠٣ - تحقيق الشيخ  
/كامل محمد محمد عويضة - طبعة دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ١٤٢٢ هـ -  
٢٠٠١م - البيان والتحصيل لابن رشد ١٤/٨ - تحقيق أ/ محمد العرايشى - طبعة دار  
الغرب الإسلامى - الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م - التفريع لأبى القاسم عبيد الله  
الجلاب ١٤٩/٢ - ١٥٠ - تحقيق د/ حسين بن سالم الدهمانى - طبعة دار الغرب  
الإسلامى - المعونة على مذهب عالم المدينة لعبد الوهاب المالكى ١١٩/٢ - ١٢٠  
- تحقيق /محمد حسن الشافعى - طبعة دار الكتب العلمى - بيروت - لبنان - الطبعة  
الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م

### المسألة الثالثة

#### ارتفاع حكم الكراهة بمقتضى الحاجة وأثره في الأحكام الشرعية

إذا ورد نهى غير جازم من الشارع ثم وجدت حاجة ماسة إلى فعل المنهى عنه فإن حكم الكراهة يرتفع بمقتضى الحاجة .

#### الآثار المترتبة على ارتفاع حكم الكراهة بمقتضى الحاجة:

**أولاً:** تغميض العينين في الصلاة مكروه، لكنه يباح عند الحاجة، كتحصيل الخشوع أو التركيز في القراءة<sup>(١)</sup>  
**ثانياً:** تذوق الطعام للصائم مكروه، فإن احتيج لذلك أبيع له من غير كراهة<sup>(٢)</sup>

**ثالثاً:** يكره للصائم مضغ الطعام للطفل الصغير، ولكن يباح عند الحاجة، قال ابن قدامة: " أحب إلى أن يجتنب ذوق الطعام، فإن فعل لم يضره، ولا بأس به، قال: ابن عباس: لا بأس أن يذوق الطعام الخل، والشئ يريد شراؤه، والحسن كان يمضغ الجوز لابنه

(١) ينظر : الروض المربع ٣٣٨/٢

(٢) ينظر : الروض المربع شرح زاد المستقنع ٣٥٠/٤ - تحقيق أد/عبد الله محمد الطيار  
وأخرين - طبعة مدار الوطن للنشر - الطبعة الثانية ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

وهو صائم، ورخص فيه إبراهيم، قال ابن عقيل: يكره من غير حاجة، ولا بأس مع الحاجة" (١)

**رابعاً:** يكره تشبيك الأصابع وفرقتها في الصلاة إلا لحاجة .

**خامساً:** يكره الالتفات في الصلاة لغير حاجة، وبيح للحاجة، وقد بوب الإمام الشوكاني لذلك بقوله: "باب كراهية الالتفات في الصلاة إلا من حاجة" (٢) .

**سادساً:** كراهة الوقوف بين الأعمدة في الصلوات، منعاً لقطع الصفوف، ولكن يباح دون كراهة عند الحاجة، بسبب ضيق المسجد أو كثرة المصلين (٣) .

**سابعاً:** يكره استعمال الماء المشمس مع وجدان غيره، لكن إذا دعت الحاجة لاستعماله جاز .

قال العزبن عبد السلام: "استعمال الماء المشمس مفسدة مكروهة، فإن لم يجد غيره وجب استعماله، لأن تحصيل مصلحة الواجب، أولى من دفع مفسدة المكروه، أو لأن تحمل مفسدة المكروه أولى من تحمل مفسدة تقويت الواجب" (٤) .

(١) ينظر : المغنى لابن قدامة ٤/٣٥٩ - الإنصاف للمرادي ٣/٣٢٦

(٢) ينظر : نيل الأوطار للشوكاني - باب كراهية الالتفات في الصلاة إلا من حاجة

(٣) ينظر : مجموع الفتاوى ٢٩/١٢

(٤) ينظر : قواعد الأحكام للعز بن عبد السلام ١/١٣٧، المغنى ١/٢٨

## المسألة الرابعة

### الترخص بسبب الحاجة

### والآثار المترتبة على ذلك

لاشك أن الحاجة تعد سبباً من أسباب الترخص لما يترتب على الرخصة من دفع المشقة والحرص المترتبان على الحاجة .

### الآثار المترتبة على الترخص بالحاجة:

- أولاً: قصر الصلاة الرباعية للمسافر، رخص للحاجة ودفع المشقة (١)
- ثانياً: الجمع بين الصلاتين في السفر أو الحضر رخص فيه للحاجة (٢)
- ثالثاً: الفطر في نهار رمضان للمسافر رخصة أبيحت للحاجة (٣)
- رابعاً: المسح على الخفين رخص فيه للحاجة (٤)

(١) ينظر : الموافقات ٢١/٢

(٢) ينظر : الموافقات ١٢/٢

(٣) ينظر : الموافقات ١٢/٢

(٤) ينظر : الفتاوى لابن تيمية ١٧٥/٢١ - ١٧٦ ، الموافقات للشاطبي ١٢/٢ .

## المسألة الخامسة

### الترخيص بالحاجة لا ينطبق قبل وقوع الحاجة

الترخيص بالحاجة لا يعمل به إلا عند تحقق الحاجة أو يغلب على الظن تحققها، فالعمل بالرخصة الموجبة للتخفيف لا يكون إلا عند وجود العذر، أما قبل وجوده فلا يباح.

**الآثار المترتبة على كون الترخيص بالحاجة لا ينطبق قبل وقوع الحاجة:**

**أولاً:** إباحة التيمم للصلاة بسبب العذر يكون عند دخول الوقت، فلا يتيمم لفريضة إلا بعد دخول وقتها لا قبله. (١)

**ثانياً:** التيمم يكون لكل صلاة كما ذهب إلى ذلك المالكية (٢).

(١) ينظر: بداية المجتهد ٦٧/١-الشرح الصغير للشيخ الدردير ١٧٩/١ - مغنى

المحتاج ١٤٢ /١

(٢) ينظر: بداية المجتهد ٧٢/١

## المسألة السادسة

### تغير الأحكام بتغير الحاجة والآثار المترتبة على ذلك

من القواعد المقررة عند علماء أصول الفقه، أن الحكم يدور مع علته وجوداً وعدمًا، ومن ثم فإن الأحكام تتغير تبعاً لوجود الحاجة وعدمها، فكما وجدت الحاجة وجد الحكم المبيح دفعاً للمشقة والحرج، وكما انتفت الحاجة انتفى الحكم، وهذا يتعلق بالحاجة غير المستمرة، أما الحاجة المستمرة فإن حكمها المبيح للتخفيف يكون - أيضاً - مستمراً.

### الآثار المترتبة على تغير الأحكام بتغير الحاجة :

**أولاً:** ورد النهى عن المرور بين يدي المصلى بقوله - ﷺ - " لو يعلم المار بين يدي المصلى ماذا عليه من الإثم لكان أن يقف أربعين خيراً له من أن يمر بين يديه " (١)  
وايضاً - قوله - ﷺ - " إذا صلى أحدكم إلى شئ يستره من الناس فاراد أحد أن يجتاز بين يديه فليدفعه، فإن أبى فليقاتله فإنما

(١) ينظر : الجامع الصحيح ١/١٧٦، كتاب الصلاة - باب إثم المار بين يدي المصلى - حديث رقم ٥٠٠ .

هو شيطان" (١) لكن إذا كان المرور لحاجة كالدخول في الصلاة، فإنه معفو عنه، أما إذا كان لغير حاجة فإنه يكون منهيماً عنه (٢)

**ثانياً:** إباحة التبليغ في الصلاة للحاجة، والمنع عند عدم الحاجة (٣)

**ثالثاً:** جواز اتخاذ الكلب عند الحاجة، وعند عدمها لا يجوز (٤)

**رابعاً:** جواز اقتداء المفترض بالمتفل عند الحاجة، كما لو كان المفترض غير قارئ، وعدم الجواز عند عدمها (٥)

**خامساً:** جواز تقدم المؤتم على الإمام عند الحاجة، كحال الزحام ونحوه، ولا يجوز لغير الحاجة (٦)

**سادساً:** جواز انفراد المأموم خلف الصف للحاجة، بحيث لم يجد له مكان في الصف صلى منفرداً، فإن لم تكن حاجة فلا يجوز (٧)

(١) ينظر : الجامع الصحيح ١/١٧٦، كتاب الصلاة - باب يرد المصلي من مر بين يديه - حديث رقم ٧٩٩ .

(٢) ينظر : الفتح لابن حجر ٢/٢٩٣

(٣) ينظر : الفتاوى ٢٣ / ٤٠١ - ٤٠٢

(٤) ينظر : حاشية الروض المربع ٤/٣٣٤

(٥) ينظر : مجموع الفتاوى ٢٣ / ٢٤٧

(٦) ينظر : مجموع الفتاوى ٢٣ / ٢٤٧

(٧) ينظر : مجموع الفتاوى ٢٣ / ٢٤٦

**سابعاً:** جواز مفارقة المأموم إمامه قبل السلام للحاجة، كما تفعل الطائفة الأولى في صلاة الخوف، وكما فعل الذي طول عليه معاذ - رضي الله عنه - صلاة العشاء الآخرة لما شق عليه طول الصلاة. (١)

## المسألة السابعة

التصرف في مال الغير مع تعذر استئذانه للحاجة

وأثر ذلك في الفروع الفقهية

التصرف في مال الغير بدون إذنه محرم شرعاً، لكن إذا دعت الحاجة لذلك التصرف، وكان الاستئذان متعذراً، وكان التصرف محققاً لمصلحة صاحب المال، فإنه يجوز ذلك التصرف.

قال ابن رجب الحنبلي (٢): " القسم الأول أن تدعو الحاجة إلى التصرف في مال الغير أو حقه ويتعذر استئذانه إما للجهل بعينه أو لغيبته، أو مشقة انتظاره، فهذا التصرف مباح جائز،

(١) ينظر : مجموع الفتاوى ٢٣ / ٢٤٨

(٢) زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الرحمن بن الحسن بن محمود بن أبي البركات مسعود السلامي البغدادي، الشهير بابن رجب، ولد سنة ٧٣٦ هـ، له مصنفات كثيرة منها : " جامع العلوم والحكم " و " شرح علل الترمذي " و " ذيل طبقات الحنابلة " وغيرها كثير، توفي سنة ٧٩٥ هـ، ينظر : الأعلام للزركلي ٥ / ١٩٨



موقوف على الاجازة، وهو في الأموال غير مختلف فيه في المذهب، وغير محتاج إلى إذن حاكم على الصحيح<sup>(١)</sup> ومما يؤيد ذلك: ما رواه الإمام البخاري عن سعد بن معاذ: أن جارية لكعب بن مالك، كانت ترعى غنماً بسلع، فأصيبت شاة منها، فأدركتها فذبحتها بحجر، فسئل النبي - ﷺ - فقال كلوها<sup>(٢)</sup>.

### فروع المسألة: (٣)

- ١- لو رأى شخص، حيوان مأكول لغيره يموت فذبحه، جاز ذلك لمصلحة صاحب الحيوان .
- ٢- لو رأى شخص أن السيل يمر بدار جاره ويتلف ما فيه، جاز له كسر الباب، أو نقب الحائط لإخراج ما فيه قبل التلف، فإنه لا يضمن لما فيه من الحاجة والمصلحة .
- ٣- لو نزل المطر الغزير، وكان يترتب عليه غرق بعض المحال، خاصة التي تباع فيها المحاصيل، جاز للغير كسر هذه المحلات وإخراج ما فيها دون توقف على حصول إذن من صاحبها، نظراً للحاجة والمصلحة المترتبة على ذلك .

(١) ينظر : تقرير القواعد وتحرير الفوائد لابن رجب ٣/١٧٤ - طبعة دار ابن عفان

(٢) ينظر : صحيح البخاري ٣/٢١٢ - كتاب الذبائح والصيد - باب زبيحة المرأة والأمة .

(٣) ينظر : أعلام الموقعين ٢/٣٩٣ - ٣٩٤

٤ - لو نشبت النار في جدران منزل الجار، فهدم شخص أحد الجدران على النار حتى لا تسرى إلى بقية المنزل دون إذن من صاحب المنزل، فلا يضمن نظراً للحاجة والمصلحة .

٥ - حلب الماشية بغير إذن أهلها يجوز للحاجة، ولذلك بوب الإمام الترمذي<sup>(١)</sup> بقوله: باب ما جاء في احتلاب المواشى بغير إذن الأرباب.

ويؤيد ذلك - أيضاً - ما روى عن سمرة بن جندب: أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: " إذا أتى أحدكم على ماشية، فإن كان فيها صاحبها فليستأذنه، فإن أذن له فليحتلب وليشرب ولا يحمل، وإن لم يكن فيها أحد فليصوت ثلاثاً فإن أجابه أحد فليستأذنه، فإن لم يجبه أحد فليحتلب فليشرب ولا يحمل"<sup>٢</sup>

(١) محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الإمام البارع في شتى العلوم، ولد سنة ٢١٠ هـ، له مصنفات كثيرة منها: " الجامع " و " العلل " توفي سنة ٢٧٩ هـ،

ينظر: سير أعلام النبلاء ٢٧١/١٣ وما بعدها

٢ ينظر: عارضة الأحوذى ٢٩٥/٥ - ٢٩٦

## الخاتمة

### رزقنا الله حسنها

الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى، فلقد انتهيت بحمد الله - تعالى - وتوفيقه من كتابة بحث " الترجيح بالحاجة عند الأصوليين وأثره في الأحكام الفقهية، وقد خلصت منه إلى النتائج الآتية:

**أولاً:** أن موضوع الترجيح بالحاجة من الموضوعات الأصولية المهمة، التي تحتاج إلى بحث واستقصاء وتحليل، لما يترتب عليها من فوائد جمة خاصة في الوقائع والقضايا المعاصرة التي لم يرد بشأنها نص ولا اجماع.

**ثانياً:** عدم إطلاق العنان للقول بالترجيح بالحاجة، وإنما يشترط فيمن يقوم بذلك أن يكون من علماء الأمة المعتد برأيهم.

**ثالثاً:** أن يكون الترجيح بالحاجة مضبوطاً بضابط الشرع، بحيث لا يصادم نصاً، ولا يخالف قياساً ولا اجماعاً.

**رابعاً:** أن يكون الترجيح بالحاجة في ضوء ما تقتضيه المصلحة.

## الفهارس

- فهرس: الآيات القرآنية الكريمة
- فهرس: الأحاديث النبوية الشريفة
- فهرس : الأعلام
- فهرس : المصادر والمراجع
- فهرس : موضوعات البحث

( أولاً : ) فهرس بالآيات القرآنية الواردة في البحث

م	الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
١-	{ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ {.	الحشر	٢	١٧١٢
٢-	{ وَلِتَبْلُغُوا عَلَيْهَا حَاجَةً فِي صُدُورِكُمْ {.	غافر	٨٠	١٧١٩
٣-	{ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ {.	النساء	١٠١	١٧٢٩
٤-	{ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ {.	النساء	٥٩	١٧٤٥
٥-	{ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي {.	المائدة	٣	١٧٤٦
٦-	{ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ	البقرة	١٨٥	١٧٤٨
٧-	{ يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ {.	المائدة	٦	١٧٤٨
٨-	{ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ {.	النساء	٢٨	١٧٤٨
٩-	{ وما جعل عليكم في الدين من حرج {.	الحج	٧٨	١٧٤٨
١٠-	{ قَالَ لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا {.	الكهف	٧٦	١٧٤٩
١١-	{ قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ {.	القصص	٢٦	١٧٤٩
١٢-	{ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَالْتَوُنَّ أُوْرَهُنَّ {.	الطلاق	٦	١٧٤٩
١٣-	{ وَلَمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ {.	يوسف	٧٢	١٧٤٩

### (ثانياً : ) فهرس بالأحاديث الواردة في البحث

رقم الصفحة	البحث	م
١٧٠٨	{ إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل }.	١-
١٧٠٨	{ إنما الماء من الماء }.	٢-
١٧٠٩	{ كان يصبح جنباً وهو صائم }.	٣-
١٧٠٩	{ من أدرك الصبح وهو جنب فلا صوم له }.	٤-
١٧٠٩	{ حضرت رسول الله - ﷺ - أعطها السدس }.	٥-
١٧١٠	{ ما رآه المسلمون حسناً }.	٦-
١٧١٢	{ نحن نحكم بالظاهر والله يتولى السرائر }	٧-
١٧٥٠	{ فاتخذ أنفاً من ذهب }	٨-
١٧٥١	{ يعمد أحدكم إلى جمرة من نار فيجعلها في يده }	٩-
١٧٥٢	{ رخص لعبد الرحمن بن عوف والزبير في قميص من حريين }	١٠-
١٧٥٢	{ من أسلف في تمر فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم }	١١-
١٧٥٢	{ لا هجرة ولكن جهاد ونية }	١٢-
١٧٥٣	{ بما تحكم يا معاذ }	١٣-

(تابع) فهرس بالأحاديث الواردة في البحث

١٧٧٦	{ خذوها واضربوا لى بسهم }	-١٤
١٧٨٢	{ لو يعلم المار بين يدي المصلى }	-١٥
١٧٨٢	{ إذا صلى أحدكم في شئ يستره من الناس }	-١٦
١٧٨٥	{ فقال كلوها }	-١٧
١٧٨٦	{ إذا أتى أحدكم على ماشية }	-١٨

(ثالثاً: ) فهرس الأعلام

مرتبة حسب ورودها في البحث

رقم الصفحة	العلم	م
١٦٩٧	أحمد بن فارس بن زكريا	١-
١٦٩٧	محمد بن مكرم بن علي بن منظور	٢-
١٦٩٨	محمد بن يعقوب الشيرازي الفيروز آبادي	٣-
١٦٩٩	عبد العزيز بن أحمد بن علاء الدين البخاري	٤-
١٧٠٠	محمد بن عمر بن الحسين الرازي	٥-
١٧٠١	علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الأمدى	٦-
١٧٠١	جمال الدين عثمان بن عمرو بن أبي بكر الكردي	٧-
١٧٠٢	محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني	٨-
١٧٠٧	علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرادي	٩-
١٧١١	محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي	١٠-
١٧١١	عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي	١١-
١٧١١	عبد الله بن الحصين بن أبي الحر العنبري	١٢-
١٧١١	محمد بن علي بن الطيب المعتزلي	١٣-



(تابع) فهرس الأعلام

١٧١٤	محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر الباقلاني	١٤-
١٧١٨	إسماعيل بن حماد الجوهري	١٥-
١٧١٩	أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني	١٦-
١٧٢٠	عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني	١٧-
١٧٢١	إبراهيم بن موسى بن محمد أبو إسحاق اللخمي	١٨-
	عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي	١٩-
	محمد بن إدريس الشافعي	٢١-
١٧٢٨	عبد الرحمن بن عمرو بن يحمى الأوزاعي	٢٢-
١٧٢٨	إسحاق بن إبراهيم بن مخلد التميمي	٢٣-
١٧٢٩	إبراهيم بن خالد أبو ثور	٢٤-
١٧٢٩	عطاء بن أبي رباح	٢٥-
١٧٢٩	سليمان بن موسى الدمشقي	٢٦-
١٧٣٤	عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام	٢٧-
١٧٣٥	محمد بن بهادر الزركشي	٢٨-
١٧٣٩	أحمد بن عبد الحلیم بن تميمية الحراني	٢٩-
١٧٤٤	مالك بن أنس بن مالك الأصبحي	٣٠-

(تابع) فهرس الأعلام

١٧٤٤	محمد بن محمد بن محمد الغزالي	٣١-
١٧٥١	محمد بن عبد الله بن محمد المعافى	٣٢-
١٧٦٣	يحيى بن شرف النووى	٣٣-
١٧٦٤	عبد الرحمن بن كمال الدين بن أبى بكر السيوطى	٣٤-
١٧٧١	محمد بن أحمد الخطيب الشريينى الشافعى	٣٥-
١٧٧٢	عبد الحمن بن قاسم العاصمي	٣٦-
١٧٧٣	أحمد بن غانم بن سالم بن مهنا النفراوى	٣٧-
١٧٧٧	محمد بن عبد المؤمن بن حريز بن معلى	٣٨-
١٧٨٤	عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الرحمن بن الحسن البغدادى	٣٩-
١٧٨٦	محمد بن عيسى بن سورة الضحاك	٤٠-

### (رابعاً: ) فهرس المصادر والمراجع

- ١ - الإبهاج في شرح المنهاج - تأليف شيخ الإسلام / على بن عبد الكافي السبكي - ت ٧٥٦هـ، وولده تاج الدين عبد الوهاب السبكي - ت ٧٧١هـ - طبعة دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م
- ٢ - أحكام القرآن - تأليف الإمام/ أبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص - تحقيق / أحمد الصادق قمحاوي - طبعة دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م
- ٣ - الإحكام في أصول الأحكام - تأليف / الإمام على بن محمد الآمدي - طبعة دار الصميعي - الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م
- ٤ - الاختيار لتعليل المختار - تأليف / عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي - طبعة دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان
- ٥ - إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول - تأليف الإمام / محمد بن عبد الله الشوكاني - تحقيق / أبي حفص سامي بن العربي الأثري - طبعة دار الفضيلة - الطبعة الأولى - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٢م
- ٦ - الإرشاد إلى سبيل الرشاد - تأليف / الشريف محمد بن أحمد بن محمد بن أبي موسى الهاشمي - ت ٤٢٧هـ - تحقيق / د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي .

- ٧ - الأشباه والنظائر فى قواعد فروع فقه الشافعية - تأليف الإمام / جلال الدين عبد عبد الرحمن السيوطى - طبعة مكتبة نزار الباز - الرياض - الطبعة الثانية ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- ٨ - أصول السرخسي - تأليف الإمام أبى بكر محمد بن أحمد بن سهل السرخسي - ت ٤٩٠ هـ - تحقيق / أبو الوفا الأفعانى - طبعة دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
- ٩ - الاعتصام - تأليف / أبى اسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي - ت ٧٩٠ هـ - طبعة مكتبة التوحيد.
- ١٠ - الأعلام لخير الدين الزركلى - طبعة دار العلم للملايين - بيروت - لبنان - الطبعة الخامسة عشرة ٢٠٠٢ م.
- ١١ - الأم - للإمام / محمد بن إدريس الشافعى - ت ٢٠٤ هـ - تحقيق د/ رفعت فوزى عبد المطلب - طبعة دار الوفاء - الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- ١٢ - إنباء الرواة على أبناء النحاة للقفطى - تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم - طبعة دار الكتب المصرية - الطبعة الأولى ١٩٥٢ م.
- ١٣ - البجيرمى على الخطيب - وهو حاشية الشيخ / سليمان بن محمد بن عمر البجيرمى الشافعى - ت ١٢٢١ هـ - المسماة " تحفة الحبيب على شرح الخطيب " المعروف " بالإقناع فى حل ألفاظ أبى شجاع - للشيخ محمد بن أحمد الشربيني - ٩٧٧ هـ

- طبعة دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى ١٤١٧هـ -  
١٩٩٦م.
- ١٤ - البحر المحيط في أصول الفقه - تأليف - بدر الدين محمد بن  
بهادر بن عبد الله الشافعي - ت ٧٩٤هـ - طبعة وزارة  
الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت - الطبعة الثانية ١٤١٣هـ  
١٩٩٢م
- ١٥ - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع - تأليف / الإمام علاء الدين  
أبى بكر بن مسعود الكاساني، الحنفى - ت ٥٨٧هـ -  
الطبعة الثانية - ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م - طبعة دار الكتاب العربى  
- بيروت - لبنان .
- ١٦ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد - تأليف / محمد بن أحمد بن  
محمد بن أحمد بن رشد القرطبي - ت ٥٩٥هـ - طبعة دار  
المعرفة - الطبعة السادسة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م
- ١٧ - البداية والنهاية في التاريخ - تأليف / إسماعيل بن عمر بن  
كثير الدمشقى - ٥٧٤هـ - طبعة مطبعة السعادة بمصر ١٣٥١هـ
- ١٨ - البرهان في أصول الفقه - تأليف / أبى المعالى عبد الملك بن  
عبد الله بن يوسف الجوينى - ت ٤٧٨هـ - تحقيق أد / عبد  
العظيم الديب - طبعة دولة قطر - الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ
- ١٩ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة - تأليف / جلال الدين  
السيوطى - تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم - طبعة  
المكتبة العصرية - بيروت ١٩٦٤م.

- ٢٠ - بلغة السالك لأقرب المسالك - على الشرح الصغير - للقطب  
سیدی / أحمد الدردير - تأليف الشيخ / أحمد الصاوي -  
طبعة دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى  
١٩٩٥ - ١٤١٥ م
- ٢١ - بيان المختصر - شرح مختصر ابن الحاجب - تأليف شمس  
الدين أبو الثناء محمود بن عبد الرحمن بن أحمد الأصفهاني  
- ت - ٥٧٤٩ - تحقيق د / محمد مظهر بقا - طبعة مركز  
البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى •
- ٢٢ - البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في المسائل  
المستخرجة - لأبي الوليد ابن رشد القرطبي - ت ٥٢٠ هـ -  
تحقيق / أ / محمد العرايشي - طبعة دار الغرب الإسلامي -  
الطبعة الثانية ١٤٠٨ - ١٩٨٨ م
- ٢٣ - التحبير شرح التحرير في أصول الفقه - تأليف / علاء الدين  
أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي الحنبلي - ت ٨٨٥ هـ -  
تحقيق / د / أحمد بن محمد السراج - طبعة مكتبة الرشد  
بالياض •
- ٢٤ - التفريع لأبي القاسم عبيد الله بن الحسين بن الحسن بن  
الجلاب البصري - ت ٣٧٨ هـ - تحقيق / د / حسين بن سالم  
الدهماني - طبعة دار الغرب الإسلامي •

- ٢٥ - تقرير القواعد وتحريير الفوائد - تأليف الإمام زين الدين  
/ عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي - ت - ٧٩٥هـ -  
طبعة دار ابن عفان .
- ٢٦ - الجامع الصحيح للبخاري - تحقيق د/ عبد القادر شيبه  
الحمدي - طبعة مكتبة الملك فهد - الطبعة الأولى  
١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م
- ٢٧ - حاشية الروض المريع شرح زاد المستقنع - للشيخ / عبد  
الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي - ١٣٩٣هـ - الطبعة  
الأولى ١٤٣٧هـ .
- ٢٨ - حاشية العطار على متن جمع الجوامع - تأليف العلامة الشيخ  
/ حسن العطار - على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع  
للإمام ابن السبكي - طبعة دار الكت العلمية .
- ٢٩ - الذخيرة - تأليف / شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي -  
ت ٦٨٤هـ - تحقيق الأستاذ سعيد أعراب - طبعة دار الغرب  
الإسلامي - الطبعة الأولى ١٩٩٤م .
- ٣٠ - رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب - تأليف تاج الدين /  
عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي - ت ٧٧١هـ -  
تحقيق الشيخ / علي معوض، والشيخ / عادل أحمد عبد  
الموجود - طبعة عالم الكتب .

- ٣١ - الروض المريع شرح زاد المستقنع - تحقيق / أ. د/ عبد الله محمد الطيار وآخرين - طبعة مدار الوطن للنشر - الطبعة الثانية ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م
- ٣٢ - روضة الطالبين - للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي - ت ٦٧٦هـ - تحقيق الشيخ / أحمد عادل عبد الموجود، الشيخ / على محمد معوض - طبعة دار عالم الكتب ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م
- ٣٣ - روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه - تأليف موفق الدين / عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي - ت ٦٢٠هـ - طبعة دار الكتاب العربي - الطبعة الرابعة ١٤١٤هـ
- ٣٤ - السنن الكبرى - للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي - ت ٣٠٣هـ - تحقيق / حسن عبد المنعم شلبي - طبعة مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م
- ٣٥ - السنن الكبرى للبيهقي - تأليف الإمام / أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي - ت ٤٥٨هـ - طبعة دار المعارف النظامية بالهند ١٣٤٤هـ
- ٣٦ - سنن أبي داود - تأليف الإمام / أبي داود سليمان بن الأشعث الأذدي السجستاني ت ٢٧٥هـ - تحقيق / شعيب الأرنؤوط، محمد كامل قره - طبعة دار الرسالة العالمية \*



- ٣٧ - سنن الترمذى تأليف الحافظ/ محمد بن عيسى بن سورة  
الترمذى - ت ٥٢٧٩ - طبعة مكتبة المعارف - الرياض -  
الطبعة الأولى.
- ٣٨ - سير أعلام النبلاء - تأليف / شمس الدين محمد بن أحمد بن  
عثمان الذهبي ت ١٣٧٤هـ - طبعة مؤسسة الرسالة - الطبعة  
الحادية عشر ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م
- ٣٩ - شذرات الذهب لابن العماد - طبعة دار المسيرة - بيروت.
- ٤٠ - شرح الخرشي على مختصر خليل - تأليف الشيخ / أبى عبد  
الله محمد الخرشي - طبعة المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق -  
الطبعة الثانية ١٣١٧هـ
- ٤١ - الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك -  
تأليف / أبى البركات أحمد بن محمد بن أحمد الدردير -  
طبعة دار المعارف .
- ٤٢ - شرح الكوكب الساطع - نظم جمع الجوامع - تأليف الشيخ  
/ جلال الدين السيوطى - تحقيق اد / محمد إبراهيم  
الحفناوى - طبعة مكتبة الإيمان ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ٤٣ - شرح الكوكب المنير المسمى " مختصر التحرير أو المختبر  
المبتكر شرح المختصر فى أصول الفقه - تأليف العلامة /  
محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن على الفتوحى الحنبلى -  
المعروف بابن النجار - ت ٧٧٢هـ - تحقيق د/ محمد الزحيلي،  
د/ نزيه حماد - طبعة مكتبة العبيكان ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

- ٤٤ - شرح تنقيح الفصول في إختصار المحصول في الأصول - تأليف / أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي - ت ٦٨٤هـ - طبعة دار الفكر ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م
- ٤٥ - شرح مختصر الروضة - تأليف / نجم الدين أبي الربيع سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الطوفى - ت ٧١٦هـ - تحقيق د / عبد الله بن عبد المحسن التركي - طبعة مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م
- ٤٦ - شرح مختصر المنتهى الأصولي - تأليف الإمام / أبي عمرو عثمان بن الحاجب - ت ٦٤٦هـ - شرحه العلامة / عضد الدين عبد الرحمن الإيجي - ت ٧٥٦هـ - تحقيق / محمد حسن إسماعيل - طبعة دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م
- ٤٧ - شرح مراقى السعود المسمى " نثر الورود " تأليف الشيخ / محمد الأمين محمد المختار الشنقيطي - ت ١٣٩٣هـ - تحقيق / على بن محمد العمران - طبعة دار عالم الفوائد - الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ
- ٤٨ - الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية - تأليف / إسماعيل بن حماد الجوهري - ١٣٩٢ - تحقيق / أحمد عبد الغفور عطا - طبعة دار العلم للملايين - بيروت - لبنان - الطبعة الرابعة ١٩٩٠م

- ٤٩ - صحيح مسلم - تأليف / أبي الحسين مسلم بن الحجاج  
النيسابوري - ت ٢٦١هـ - طبعة دار المغنى - الطبعة الأولى -  
١٣٩١هـ - ١٩٩٨م
- ٥٠ - صحيح مسلم بشرح النووي - طبعة مؤسسة قرطبة - الطبعة  
الثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م
- ٥١ - طبقات الشافعية الكبرى للسبكي - تحقيق د/ عبد الفتاح  
محمد الحلو، د/ محمد الطناحي - طبعة مطبعة هجر.
- ٥٢ - الضوء اللامع لأهل القرن التاسع - تأليف شمس الدين  
محمد بن عبد الرحمن السخاوي - طبعة دار الكتاب  
الإسلامي.
- ٥٣ - طبقات الشافعية - تأليف / أحمد بن محمد بن عمر الأسدي  
الشهبي، تقى الدين قاضي شهبة - ت ٨٥١هـ - طبعة عالم  
الكتب - بيروت لبنان - تحقيق د/ الحافظ عبد العليم خان  
- الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ
- ٥٤ - عارضة الأحوزي بشرح صحيح الترمذي - للإمام الحافظ ابن  
العربي المالكي - ت ٥٥٤٣هـ - طبعة دار الكتب العلمية -  
بيروت - لبنان.
- ٥٥ - العدة في أصول الفقه - تأليف القاضي / أبي يعلى محمد بن  
الحسين الفراء البغدادي الحنبلي - ت ٤٥٨هـ - تحقيق د/  
أحمد بن علي سير المباركي - الطبعة الثانية ١٤١٠هـ -  
١٩٩٠م

- ٥٦ - الفتح المبين فى طبقات الأصوليين للمرغى - طبعة مطبعة  
عبد الحميد أفندى - الطبعة الأولى .
- ٥٧ - الفواكه الدوانى على رسالة أبى زيد القيروانى - تأليف  
العلامة / أحمد بن غنيم بن سالم بن مهنا النفاوى الأزهرى  
المالكى - ت ١١٢٦هـ - تحقيق / عبد الوارث محمد على -  
طبعة دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى - ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م
- ٥٨ - القاموس المحيط - تأليف / محمد بن يعقوب الفيروز آبادى  
الشيرازى - ت ٨١٧هـ - طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- ٥٩ - القواعد الكبرى الموسوم بـ "قواعد الأحكام فى إصلاح  
الأنام - تأليف شيخ الإسلام / عز الدين عبد العزيز بن عبد  
السلام - ت ٦٦٠هـ
- ٦٠ - تحقيق / د/ نزيه كمال حماد، د / عثمان جمعه ضميرية -  
طبعة دار القلم - دمشق الطبعة الأولى - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
- ٦١ - القواعد الصغرى - تأليف الإمام / عز الدين بن عبد العزيز بن  
عبد السلام - ٦٦٠هـ - تحقيق / صالح بن عبد العزيز بن  
إبراهيم آل منصور - طبعة دار الفرقان - الطبعة الأولى  
١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .
- ٦٢ - القواعد للحافظ أبى الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلى -  
ت ٧٩٥هـ طبعة دار الفكر .

- ٦٣ - كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي - تأليف /  
الإمام علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخارى - طبعة دار  
الكتاب العربى - بيروت - لبنان .
- ٦٤ - كفاية الأختيار فى حل غاية الاختصار - تأليف الإمام أبى  
بكر محمد الحسينى الحصنى - دمشق الشافعى -  
تحقيق الشيخ / كامل محمد محمد عويضة - طبعة دار  
الكتب العلمية - بيروت - لبنان ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
- ٦٥ - الكوكب الساطع نظم جمع الجوامع - تأليف الإمام / جلال  
الدين السيوطى - طبعة مكتبة ابن تيمية - الطبعة الأولى  
١٤١٩هـ - ١٩٩٨م
- ٦٦ - لسان العرب - تأليف ابن منظور - ت ٧١١هـ - طبعة دار  
إحياء التراث الإسلامى - بيروت - لبنان - الطبعة الثالثة  
١٤١٩هـ - ١٩٩٩م
- ٦٧ - المبسوط - لشمس الأئمة السرخسى - طبعة دار المعرفة -  
بيروت - لبنان .
- ٦٨ - متن الرسالة فى الفقه المالكى - تأليف عبد الله بن أبى زيد  
عبد الرحمن النفرى القيروانى - الناشر المكتبة الثقافية .
- ٦٩ - المجموع شرح المذهب للشيرازى - تأليف / أبى زكريا محى  
الدين بن شرف النووى - تحقيق / محمد نجيب المطيعى -  
طبعة مكتبة الإرشاد - جدة .

- ٧٠ - مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية - طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف .
- ٧١ - المحصول في علم أصول الفقه - تأليف / الإمام محمد بن الحسين الرازي - ت ٦٠٦هـ - تحقيق د / طه جابر فياض - طبعة مؤسسة الرسالة .
- ٧٢ - مختصر المنزى فى فروع الشافعية - للإمام أبى إبراهيم اسماعيل بن يحيى بن اسماعيل المصرى المنزى - ت ٢٦٤هـ - طبعة دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٩٩٨م - ١٤١٩هـ .
- ٧٣ - معراج المنهاج - شرح منهج الوصول إلى علم الأصول - للقاضى البيضاوى - ت ٦٨٥هـ - للإمام شمس الدين محمد بن يوسف الجزري - ت ٧١١هـ - تحقيق / د / شعبان محمد إسماعيل - طبعة مطبعة الحسين الإسلامية - الطبعة الأولى ١٤١٣م - ١٩٩٣م .
- ٧٤ - المستصطفى من علم الأصول - تأليف الإمام / محمد بن محمد بن محمد الغزالي - المطبعة الأميرية ببولاق - ١٣٢٤هـ .
- ٧٥ - المستوعب - تأليف الشيخ الإمام / نصير الدين محمد بن عبد الله السامري - الحنبلى - ت ٦١٦هـ - تحقيق اد / عبد الملك بن عبد الله بن دهيس - الطبعة الثانية - ١٤٢٤م - ٢٠٠٣م .
- ٧٦ - معجم المؤلفين - تأليف / عمر رضا كحالة - طبعة دار إحياء التراث العربى .

- ٧٧ - معجم مقاييس اللغة - تأليف أحمد بن فارس بن زكريا - ت  
٣٩٥هـ - تحقيق / عبد السلام محمد هارون - طبعة دار  
الفكر - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م
- ٧٨ - المعونة على مذهب عالم المدينة - أبى عبد الله مالك بن أنس  
إمام دار الهجرة - تصنيف القاضي / أبى محمد عبد الوهاب  
بن على بن نصر المالكي - ت ٤٢٢هـ - تحقيق / محمد حسن  
محمد حسن اسماعيل الشافعي - طبعة دار الكتب العلمية -  
بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م
- ٧٩ - منهاج الطالبين وعمدة المفتين - تأليف الإمام / محى الدين أبى  
زكريا يحيى بن شرف النووي - ت ٦٧٦هـ - طبعة دار المنهاج -  
الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م
- ٨٠ - المغنى - تأليف / أبى محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد  
بن قدامة - ت ٦٢٠هـ - طبعة دار الكتاب العربي
- ٨١ - مغنى المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج للشيخ شمس  
الدين / محمد بن الخطيب الشربيني - على متن منهاج  
الطالبين للإمام / أبى زكريا يحيى بن شرف النووي الشافعي  
- ت ٦٧٦هـ - طبعة دار المعرفة - بيروت - الطبعة الأولى  
١٤١٨هـ - ١٩٩٧م
- ٨٢ - مناهج التحصيل ونتائج لطائف التأويل فى شرح المدونة وحل  
مشكلاتها - تأليف / أبى الحسن على بن سعيد الرجرجي  
- طبعة دار ابن حزم - الطبعة الأولى - ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

- ٨٢ - المنخول من تعليقات الأصول - تأليف الإمام أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي - ت ٥٥٠٥هـ - تحقيق د/ محمد حسن هيتو - طبعة دار الفكر ٦٧
- ٨٤ - الموافقات في أصول الشريعة - تأليف / إبراهيم بن موسى اللخمي - ت ٧٩٠هـ - طبعة المكتبة التجارية الكبرى \*
- ٨٥ - نصب الراية لأحاديث الهداية - تأليف / العلامة أبي محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي الحنفي - ت ٧٦٢هـ - طبعة مؤسسة الرسالة \*
- ٨٦ - نفائس الأصول في شرح المحصول - تأليف شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس القرافي - ت ٦٨٤هـ - تحقيق الشيخ / عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ / علي محمد معوض - طبعة مكتبة نزار مصطفى الباز - الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م
- ٨٧ - نهاية السؤل شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي - تأليف / جمال الدين عبد الرحيم الإسنوي - ت ٧٧٢هـ - طبعة دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤هـ
- ٨٨ - نهاية الوصول في دراية الأصول - تأليف صفى الدين محمد بن عبد الرحمن الهندي - ت ٧٢٥هـ - تحقيق د / صالح سليمان اليوسف، د/ سعد بن صالح السويح - طبعة المكتبة التجارية بمكة المكرمة \*



- ٨٩ - هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين - من كشف  
الظنون - تأليف / إسماعيل باشا البغدادي - طبعة وكالة  
المعارف باستانبول.
- ٩٠ - الوسيط في المذهب - تأليف الإمام / محمد بن محمد بن  
محمد الغزالي - ت ٥٥٥ - تحقيق / أحمد محمود إبراهيم -  
طبعة دار السلام - الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ - ١٩٩٧م.
- ٩١ - وفيات الأعيان - تأليف أبي العباس أحمد بن محمد بن أبي  
بكر بن خلكان - ت ٦٨١هـ - تحقيق / إحسان عباس -  
طبعة دار الثقافة - بيروت.

## ( خامساً : ) فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع
١٦٨٩	المقدمة
١٦٨٩	سبب اختيار الموضوع
١٦٩٢	خطة البحث
١٦٩٦	المبحث الأول: تعريف الترجيح وشروطه وأسبابه وحجيته
١٦٩٦	المطلب الأول: تعريف الترجيح
١٦٩٦	تعريف الترجيح لغة
١٦٩٩	تعريف الترجيح اصطلاحاً
١٧٠٣	المطلب الثاني: شروط الترجيح
١٧٠٥	المطلب الثالث: أسباب الترجيح
١٧٠٧	المطلب الرابع: مذاهب العلماء في الترجيح بين الأدلة المتعارضة والعمل بالراجح منها
١٧١٧	المبحث الثاني: تعريف الحاجة وأسبابها وشروطها وأقسامها
١٧١٨	المطلب الأول: تعريف الحاجة
١٧١٨	تعريف الحاجة لغة
١٧١٩	تعريف الحاجة اصطلاحاً
١٧٢١	التعريف المختار
١٧٢٢	المطلب الثاني: أسباب الحاجة

(تابع : ) فهرس الموضوعات

١٧٢٤	المطلب الثالث: شروط الحاجة
١٧٣١	المطلب الرابع: أقسام الحاجة
١٧٣١	تقسيم الحاجة باعتبار أبواب الفقه
١٧٣٣	تقسيم الحاجة باعتبار العموم والخصوص
١٧٣٤	تقسيم الحاجة باعتبار المقاصد
١٧٣٥	تقسيم الحاجة باعتبار القوة
١٧٣٦	تقسيم الحاجة باعتبار تعلقها بالدنيا أو الآخرة
١٧٣٩	المبحث الثالث: الفرق بين الحاجة وما يشتهب بها
١٧٤٣	المبحث الرابع: حجية الحاجة الشرعية وأدلة مشروعيتها
١٧٤٣	المطلب الأول: أقوال العلماء في حجية الحاجة الشرعية
١٧٤٥	المطلب الثاني: أدلة الأقوال
١٧٥٩	المبحث الخامس: الآثار المترتبة على الترجيح بالحاجة عند الأصوليين
١٧٦٠	المسألة الأولى: المنهى عنه لغيره يباح للحاجة والآثار المترتبة على ذلك
١٧٧٠	المسألة الثانية: مخالفة الحاجة للقياس وأثر ذلك في الأحكام الشرعية
١٧٧٨	المسألة الثالثة: ارتفاع حكم الكراهة بمقتضى الحاجة وأثره في الأحكام الشرعية
١٧٨٠	المسألة الرابعة: الترخص بسبب الحاجة والآثار المترتبة على ذلك

(تابع : ) فهرس الموضوعات

١٧٨١	المسألة الخامسة: الترخص بالحاجة لا ينطبق قبل وقوع الحاجة والآثار المترتبة على ذلك
١٧٨٢	المسألة السادسة: تغير الأحكام بتغير الحاجة والآثار المترتبة على ذلك
١٧٨٤	المسألة السابعة: التصرف في مال الغير مع تعذر استئذانه للحاجة وأثر ذلك في الفروع الفقهية
١٧٨٧	<b>الخاتمة</b>
١٧٨٨	<b>الفهارس</b>
١٧٨٩	<b>فهرس الآيات القرآنية الكريمة</b>
١٧٩٠	<b>فهرس الأحاديث النبوية الشريفة</b>
١٧٩٢	<b>فهرس الأعلام</b>
١٧٩٥	<b>فهرس المصادر والمراجع</b>
١٨١٠	<b>فهرس الموضوعات</b>